

November 1999

### **Jurisdictions of Judicial Seizure Officers At the Various Stages of Evidences within the Federal Penal Procedures Law No.35 of the Year 1992**

Follow this and additional works at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law)



Part of the [Criminal Law Commons](#)

---

#### **Recommended Citation**

(1999) "Jurisdictions of Judicial Seizure Officers At the Various Stages of Evidences within the Federal Penal Procedures Law No.35 of the Year 1992," *Journal Sharia and Law*: Vol. 1999 : No. 12 , Article 3. Available at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law/vol1999/iss12/3](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol1999/iss12/3)

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact [sljournal@uaeu.ac.ae](mailto:sljournal@uaeu.ac.ae).

---

## **Jurisdictions of Judicial Seizure Officers At the Various Stages of Evidences within the Federal Penal Procedures Law No.35 of the Year 1992**

### **Cover Page Footnote**

Dr. Joudeh Hussain Jehad Associate Professor, Penal Law - Penal Law Dept. Dubai Police College

بسم الله الرحمن الرحيم

**اختصاصات مأموري الضبط القضائي  
في مراحل الأدلة المختلفة  
في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي  
رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢م**

**إعداد**

**الدكتور جودة حسين محمد جهاد \***

---

\* أستاذ القانون الجنائي المساعد ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية شرطة دبي.





## ١- تمهيد :

صدر قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ في ١٤ من ذي الحجة ١٤١٢ هـ الموافق ١٥ من يونيو ١٩٩٢ م، وأصبح واجب النفاذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره، وقد ترتب على صدوره إلغاء جميع القوانين والمراسيم والأوامر والتدابير والتعليمات المعمول بها والخاصة بالإجراءات الجزائية وكذا كل حكم يخالف أحكامه.

وبناء على ذلك ألغي قانون إجراءات المحاكم الجنائية لسنة ١٩٧٠ في إمارة أبوظبي، وكذا قانون الإجراءات الجزائية لإمارة دبي (وأم القيوين ورأس الخيمة) لسنة ١٩٧١، وبذلك أصبحت القواعد الإجرائية موحدة في كافة الإمارات مما ييسر سبل التقاضي ويحقق العدالة في جميع أنحاء الدولة.

وقد عبر هذا القانون - بصدق - عن التطور الحضاري الهائل في دولة الإمارات العربية المتحدة، فالقوانين الإجرائية تعد -وبحق- مرآة على تقدم الشعوب ودرجة رقيها، وذلك بما تضمنه من قواعد تحمي حرية الأفراد، وتحفظ كرامتهم وتضمن أمنهم. لذلك جاءت النصوص التي تضمنها هذا القانون مسيطرة للنظم القضائية المعاصرة، فأسندت سلطة التحقيق في الدعوى الجزائية ورفعها ومباشرتها للنياحة العامة، وأجازت استئناف الأوامر والقرارات الصادرة منها، وأعطت لمأموري الضبط القضائي سلطات عادية وأخرى استثنائية، يستمدونها من القانون مباشرة، أو عن طريق النذب من النيابة العامة.

ولقد راعى المشرع الإماراتي في السلطات الممنوحة لرجال الضبط القضائي، أن تتناسب تناسباً طردياً مع قوة أدلة الإثبات، فمنع اتخاذ أي

إجراء فيه مساس بحرية الشخص أو حرمة مسكنه في حالة الاشتباه، وأجاز القبض عليه وتفتيشه في حالة توافر أدلة كافية ضده على ارتكاب جريمة ذات جسامه معينة، ثم أباح القبض على الشخص وتفتيشه وتفتيش مسكنه في حالات التلبس، كما أباح تفتيش من يتواجد في منزل المتهم، إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي معه أشياء تفيد في الكشف عن الجريمة.

ولم يجعل المشرع قوة الأدلة أو ضعفها ترتبط بمرحلة معينة من مراحل الدعوى الجزائية، فقد تقع الجريمة، ويكون الدليل على مرتكبها قوياً منذ لحظة حدوثها؛ كما في حالات التلبس، وقد يكون الدليل في بداية الإبلاغ عن الجريمة ضعيفاً، ثم يقوى بعد ذلك، نتيجة ما يبذله رجال الشرطة من جهد في الكشف عن غموض الجريمة.

وفي هذا المجال تثور في الأذهان عدة تساؤلات عن ماهية الأدلة، والدرجات التي تمر بها، من حيث ضعفها وقوتها، والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل مأموري الضبط القضائي، وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية الاتحادي.

## ٢- سبب اختيار موضوع البحث :

لقد أحدث قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، لدولة الإمارات العربية المتحدة، تحولاً كبيراً في واجبات رجال الشرطة، وكذا السلطات المخولة لهم، فبعد أن كان اختصاصهم يشمل مرحلة الاستقصاء عن الجريمة، وجمع أدلتها، وكذا مرحلة التحقيق، وإقامة الدعوى والمرافعة فيها، أصبح هذا الاختصاص مقصوراً في الأحوال العادية على المرحلة الأولى، وهي الاستقصاء عن الجريمة وجمع أدلتها، وفي الأحوال الاستثنائية، يمتد هذا

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

الاختصاص إلى جزء من مرحلة التحقيق، دون إقامة الدعوى والمرافعة فيها. وجمع سلطة الاستقصاء والتحقيق وإقامة الدعوى والمرافعة فيها في يد هيئة الشرطة كان معمولاً به في قانون إجراءات المحاكم الجنائية لسنة ١٩٧٠ في إمارة أبو ظبي، وكذا قانون الإجراءات الجنائية لإمارة دبي لسنة ١٩٧١<sup>(١)</sup>، ولا شك أن الأخذ بهذا الاتجاه كان يشكل عبئاً ثقيلاً على رجال

(١) راجع المواد ٤٠، ٤٢، ٦٦، ٦٧، ٧٤، ٧٥، ١٨ أ/ب من قانون الإجراءات الجنائية الدبوي لسنة ١٩٧١ المُلغى، وكذا المادة ٤ من قانون شرطة دبي لسنة ١٩٦٦، وقد ورد في الفقرة الأولى منها أنه تستخدم الشرطة لمنع وقوع الجرائم واستقصائها وجمع أدلتها والقبض على فاعليها وإقامة الدعوى عليهم والمرافعة فيها.... الخ.

ولقد طبق هذا الاتجاه في تشريعات بعض الدول العربية، ففي الكويت قضت المادة ٢/٩ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجنائية الكويتي رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ بأن: "يتولى سلطة التحقيق والتصرف والادعاء في الجناح محققون يعينون لهذا الغرض في دائرة الشرطة والأمن العام. وتثبت صفة المحقق أيضاً لضباط الشرطة الذين يعينهم النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة (٣٨).

ومع هذا فإن النيابة العامة أن تحيل أية جناية على المحققين أو الضباط في دائرة الشرطة لتحقيقها كما أن لرئيس دائرة الشرطة والأمن العام أن يعهد للنيابة العامة بالتحقيق والتصرف في أية جنحة إذا رأى من ظروفها أو أهميتها ما يتطلب ذلك".

وفي قطر كانت المادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ تنص على أن يتولى مدير الشرطة أو أي شخص آخر يخوله القانون سلطة الادعاء العام، ويعاون المدعي العام في أداء وظيفته ضباط من الشرطة ممن لا تقل رتبهم عن مفتش أول، إلا أن هذه المادة عدلت بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩، وكذا القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٣، وأصبحت على النحو التالي: "يتولى المدعي العام سلطة الادعاء العام، ويعاونه في أداء وظيفته وكلاء له، ويشترط في المدعي العام وكلائه أن يكونوا حاصلين على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق التابعة لإحدى الجامعات المعترف بها، ويصدر بتعيين المدعي العام وكلائه قرار من وزير الداخلية".

الشرطة، علاوة على أنه في غمار حماس رجل الشرطة للكشف عن الجريمة، قد يغفل - في بعض الأحيان - عن الالتزام بمبدأ الشرعية الإجرائية، مما يعرض عمله للبطلان<sup>(١)</sup>، بالإضافة إلى أنه يخالف ما جرى عليه العمل في أغلب التشريعات الإجرائية، وكذا التوصيات الدولية الصادرة بهذا الخصوص<sup>(٢)</sup>.

وأما الفصل بين سلطة التقصي، وسلطة التحقيق والمرافعة، فقد أخذ به قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، حيث جعل سلطة التقصي وبعض

- ونوه بأن الشرطة في أمريكا وبريطانيا تسير في ذات الاتجاه فنظام شرطة العاصمة (المتروبوليتان) في إنجلترا يعطي مستشار الشرطة للشؤون القانونية حق مباشرة الادعاء أمام محكمة الدرجة الثانية بينما يمثل الادعاء العام أمام محاكم الدرجة الأولى رجال الشرطة من مختلف الرتب. ولا يكون تولي النيابة العامة مهمة التقديم للمحاكمة إلا في جرائم محددة. ويراد بالنيابة العامة ما يسمى بمدير إدارة المقاضاة العمومية وهو يعمل تحت إشراف ما يسمى بالنائب العمومي Attornet-General.

مشار إليه في مرجع د. محمد علي السالم آل عياد الحلبي، اختصاص رجال الضبط القضائي في التحري والاستدلال والتحقيق، ط ٢، دار السلاسل، الكويت، بدون تاريخ، ص ٦١ وما بعدها.

(١) والواقع أن رجل الشرطة حريص على الظهور بمظهر القابض على زمام الأمن وعلى ألا تحوم حوله مظنة العجز والقصور، مما قد يجعله يقحم على الحقيقة ما ليس فيها حتى لا ينسب إليه إخفاق في التوصل إلى الجاني، علاوة على أن يخضع لرؤسائه في العلم وعلى رأسهم وزير الداخلية، وعلى إرادة هؤلاء يتوقف ترقيته وتنقلاته، مما يخشى معه أن يضخغ لنفوذهم السياسي مخالفاً بذلك ضميره إما مخافة وتوقياً للأذى وإما تزلفاً وطمعاً في مغنم. مشار إليه في مرجع د. رمسيس بهنام، الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، ط ١٩٨٤، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص ٨، ٩.

(٢) راجع قرارات المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات الذي عقد في روما من ٢٧/٩-١٠/١٩٥٣م.

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

إجراءات التحقيق لرجال الشرطة، على أن تتولى النيابة العامة سلطة التحقيق وإقامة الدعوى والمرافعة فيها. وذلك بغية تبسيط الإجراءات وسرعتها وفعاليتها، بما لا يؤثر على حسن سير العدالة، باعتبار أن النيابة العامة - بمقتضى هذا القانون - أصبحت جزءاً من الهيئة القضائية، سواء من حيث السلطة الممنوحة لها، أو من حيث استقلالها في مباشرة سلطاتها، دون خضوع لتوجيهات السلطة التنفيذية، فهي تمثل الصالح العام، وتسعى لتحقيق موجبات القانون، ولو كان ذلك لمصلحة المتهم.

لذلك آثرت عرض هذا الموضوع؛ حتى يتضح دور رجال الشرطة في ضوء نصوص هذا القانون، مقارنة بما يماثلها من نصوص في بعض القوانين الإجرائية الأخرى، بغية أن تكون الإجراءات المتخذة بمعرفتهم صحيحة يعتد بها أمام سلطات التحقيق والحكم، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة وتوطيد الأمن.

### ٣- خطة البحث :

نقسم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول : في ماهية الأدلة.

الفصل الثاني : في مراحل الأدلة والإجراءات الواجب اتخاذها.

الخاتمة : ونذكر فيها ما انتهى إليه البحث من نتائج وتوصيات.

## الفصل الأول ماهية الأدلة

### ٤- المقصود بالأدلة:

لقد نصت المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أن «يقوم مأمورو الضبط القضائي بتقصي الجرائم، والبحث عن مرتكبيها، وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق». وهذا النص يتمشى مع ما جاء في القانونين الأردني والسوري، إذ تنص المادة ٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٠ على أن: «موظفو الضابطة العدلية مكلفون باستقصاء الجرائم وجمع أدلتها...»، كذلك تنص المادة ٩ من قانون المرافعات الجنائي التونسي رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ على أن: «الضابطة العدلية مكلفة بمعاينة الجرائم وجمع أدلتها...».

وعلى خلاف ذلك قضت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بأنه: «يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى». فجعلت مهمة مأموري الضبط القضائي مقصورة على مرحلة جمع الاستدلالات، أي جمع المعلومات والتحري عن الجريمة وظروفها، أما ما يقومون به من تحقيق في بعض الحالات الاستثنائية فإنهم يفعلون ذلك بصفتهم سلطة تحقيق لا استدلال.

والفرق كبير بين جمع الأدلة وجمع الاستدلالات من حيث قوة الإثبات،

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

فجمع الأدلة إجراء تحقيق، بينما جمع الاستدلالات مجرد استقصاء وتحر، ليست له صفة التحقيق، ولذا يحاط التحقيق - عند جمع الأدلة - بضمانات، لا يتقيد بها مأمور الضبط القضائي عندما يستقصي عن الجريمة، لهذا فإن الحكم يكون معيباً. حيث تسببه، إذا اقتصر في قضائه الإدانة أو البراءة على مجرد الاستدلالات، أما بالنسبة للأدلة فيمكن أن تعتمد عليها المحكمة في حكمها<sup>(١)</sup>.

وجمع الاستدلالات يشمل جمع العناصر والقرائن والإيضاحات اللازمة للتحقيق، مثل قبول الشكاوى والتبليغات، وسماع الشهود والخبراء دون تحليفهم اليمين، وتصوير مكان الحادث وإجراء المعاينة، وغير ذلك من الإجراءات، التي لاتمس حرية الشخص أو حرمة مسكنه.

أما جمع الأدلة؛ فعبارة عن مجموعة من الإجراءات، يمارسها عضو الضبط القضائي استناداً إلى القانون، قد تتضمن المساس بحرية الشخص، أو حرمة مسكنه؛ كالقبض والتفتيش، وكذا تحليف الشهود اليمين، والانتقال والمعاينة والندب.

وتفرق أغلب التشريعات الإجرائية بين الواجبات العادية لرجال الشرطة، في التقصي عن الجرائم والبحث عن مرتكبيها، وبين واجباتهم الاستثنائية، المستمدة من القانون، أو في حالات الندب، والتي تعد من إجراءات جمع الأدلة وليس الاستدلال.

(١) د. جلال ثروت، أصول المحاكمات الجزائية - سير الدعوى العمومية، مطابع الأمل، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ، ص ٥٠. د. فاروق الكيلاني، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية، الأردني والمقارن، ج ٢، ط ١٩٨٥، الفارابي، ص ٤١، ٤٢، ٧٩، ٨٠. د. رمسيس بهنام، الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، المرجع السابق، ص ٤٣٨ وما بعدها.

ففي لبنان حددت المواد ١١، ١٢، ١٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية طوائف الضابطية العدلية، وأخرجت بعض الضباط الإداريين من مجال الضابطية العدلية، واعتبرت رؤساء مخافر الدرك، من أية رتبة كانوا، من الضابطية العدلية، ومع ذلك، جرى العمل على أن يقوم الشرطي بتنظيم تقارير مشاهدته بما قام به من أعمال، شريطة أن يرفع هذه التقارير إلى رئيسه، ولا تتجاوز هذه التقارير مجرد جمع الإيضاحات والمعلومات البسيطة<sup>(١)</sup>.

وفي الأردن اعتبر قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني ضباط الشرطة والدرك من موظفي الضابطية العدلية، دون أفراد الشرطة، فليس لهؤلاء الأفراد سلطة الضابطية العدلية. ولكن قانون الأمن العام اعتبر قوة الأمن العام مكلفة بالقيام بوظيفة الضابطية العدلية، بمنع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها، والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، واعتبر أفراد الشرطة من بين قوة الأمن العام.

وفي تونس اعتبر قانون المرافعات الجنائي من موظفي الضابطية العدلية الضباط وضباط الصف دون الأفراد<sup>(٢)</sup>، وفي الجزائر يتسم بصفة مأمور الضبط القضائي ضباط الدرك، ذوو الرتب في الدرك، ورجال الدرك الذين أمضوا في سلك الدرك ثلاث سنوات على الأقل، وضباط الشرطة والمساعدون في الشرطة، ومفتشو الأمن الوطني الذين قضوا في خدمتهم بهذه الصفة ثلاث سنوات على الأقل<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجزائية اللبناني لسنة ١٩٨٤ والتي تنص على أن موظفي

الضابطية العدلية مكلفون باستقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها.

(٢) انظر المادة ١٠ من قانون المرافعات الجنائي التونسي ١٩٦٨.

(٣) راجع المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجزائري لسنة ١٩٦٦.



## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

وفي مصر لا يتمتع بصفة مأموري الضبط القضائي إلا الضباط وضباط الصف حتى رتبة عريف، ومن هم أدنى من ذلك يعتبرون من مساعدي مأموري الضبط القضائي، كل في دائرة اختصاصه، وقد خولهم القانون القيام ببعض إجراءات الاستدلالات إعمالاً لنص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري<sup>(١)</sup> وهي:

- (١) الحصول على جميع الإيضاحات المتعلقة بالجريمة وجمع المعلومات عنها.
- (٢) القيام بعمل المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم، أو التي يعلنون بها بآية كيفية كانت.
- (٣) اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة.

ولمساعدة مأموري الضبط القضائي تحرير محضر بما يقوم به من إجراءات، ويمكن للمحكمة أن تستند إليه في حكمها، ولكن ليس له القيام بعمل من أعمال التحقيق، التي خولها القانون - استثناء - لمأموري الضبط القضائي، كما أنه ليس له اتخاذ إجراء التفتيش إلا في حضور مأمور الضبط القضائي وتحت إشرافه، كما لا يجوز ندبه.

وعلى عكس هذا الاتجاه جاءت المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الإماراتي محل الدراسة حيث نصت الفقرة الثانية منها على أن « يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ضباط الشرطة وصف ضباطها وأفرادها ».

(١) نقض مصري ٢٤ إبريل ١٩٥٦ مجموعة الأحكام س٧ رقم ١٨٤ ص ٦٥٩.

ولقد نجم عن اعتبار جميع رجال الشرطة مأموري ضبط قضائي طبقاً لنص المادة ٣٣ / ٢ سالفه الذكر، حدوث لبس وغموض وتعارض ظاهري بين هذا النص ونصوص المواد ١١، ٣٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ١٠١ / ٣، ١٠٥ / ٢، ١٠٨ / ٢، ١٥٩ / ٣ من ذات القانون. إذ تحدث هذه المواد عن رجال السلطة العامة وواجباتهم وهذا المصطلح لم يعرفه القانون، مما أثار في الأذهان تساؤلاً عن المقصود بهذه العبارة.

والحقيقة أن المقصود بتلك العبارة هم رؤوسو مأموري الضبط القضائي من رجال الشرطة سواء أكانوا صف ضباط وأفراد أو أفراد فقط، والمنوط بهم مساعدة رؤسائهم في التقصي عن الجرائم والبحث عن مرتكبيها وتنفيذ بعض إجراءات التحقيق تحت إشرافهم.

وعلى هذا الأساس يكون أفراد الشرطة هم رجال السلطة العامة على اعتبار أنهم أدنى الدرجات، بصرف النظر عما إذا كان المشرع الإجرائي أسبغ عليهم صفة الضبط القضائي من عدمه، فمن يملك الأكثر يملك الأقل. وإن كان من الأفضل تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٣ سالفه الذكر، لكي تنحصر صفة مأموري الضبط القضائي في الضباط وضباط الصف دون الأفراد، على أساس أن كفاءة هاتين الفئتين خير ضمان لاحترام الحقوق والحريات الفردية في مرحلة التقصي عن الجرائم وجمع أدلتها، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق توفير الخبرة ودرجة معينة من الناحية العلمية<sup>(١)</sup>.

(١) حكم المحكمة الاتحادية العليا في الطعون أرقام ٢٦، ١٠، ١١، ١٢ لسنة ٨ القضائية، جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٨٦ بالإضافة إلى أن بعض التشريعات التي أضفت صفة الضبط القضائي على أفراد الشرطة استلزمت مدة خبرة معينة، كما ذكرنا سابقاً.

## ٥- أنواع الأدلة :

تنقسم الأدلة في الإثبات الجنائي إلى قسمين أدلة معنوية أو قولية، وأدلة مادية ؛ والأدلة المعنوية هي كل ما يدركه العقل، أو يستنتجه الفهم من شهادة الشهود، وأقوال المجني عليهم والجناة... إلخ، وأما الأدلة المادية، فعبارة عن الآثار المادية التي يمكن الإحساس بها، ولها صلة بالحادث.

وأدلة الإثبات الجنائي غير محددة على سبيل الحصر، وإنما ورد ذكر بعضها في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، بغرض بيان الإجراءات التي تتبع في تحقيقها ؛ كشهادة الشهود وندب الخبراء... إلخ. فالقاعدة العامة أن أدلة الإثبات الجنائي غير محددة إلا بطريق استبعاد الدليل، الذي يرى المشرع أنه لا يجوز الاستناد إليه كدليل، كما أن وسائل استخلاصها غير محددة إلا بالنسبة للاستثناءات الواردة على مبدأ حرية القاضي الجنائي في الاقتناع.

وإذا كانت الأدلة القولية تحتل مكان الصدارة في الإثبات الجنائي، إلا أن الاهتمام بالأدلة المادية قد تزايد في الوقت الحالي، لاسيما بعد استخدام النظريات العلمية الحديثة في الكشف عن الجريمة ونسبتها لفاعلها، وبعد أن اعتري الأدلة القولية الكثير من الشوائب<sup>(١)</sup>.

## ٦- أهمية الأدلة :

تهدف القواعد الإجرائية إلى التحقق من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، أي تقديم الأدلة على وقوع الجريمة، وأن الفاعل شخص بعينه، حتى توقع عليه العقوبة المناسبة على ما اقترفه من جرم، إعمالاً لمبدأ شخصية

(١) د. زين العابدين سليم- الدليل المادي سيد الأدلة، مجلة الأمن العام العدد ٥١ أكتوبر، ١٩٧٠.

## العقوبة.

ولا شك في أن المجرم يعمد إلى ارتكاب جريمته في الخفاء، حتى لا يراه الناس، ويفتضح أمره، وينال جزاءه، مستعيناً في ذلك بأدوات وأشياء لا تترك أثراً على مسرح الجريمة، لذا كان لزاماً على سلطات التحقيق السعي بكل الطرق المشروعة، وفي أسرع وقت للكشف عن غموض الجريمة.

والشرطة يقع عليها العبء الأكبر في البحث عن الجريمة منذ لحظة وقوعها، وكشف غموض الحادث في أسرع وقت ممكن، لأن في إطالة الوقت ضياعاً لمعالم الجريمة، وإعطاء فرصة للمتهم في الهروب، أو اقتراف جرائم جديدة، مما يهدد سلامة وأمن المجتمع، ويفقد الناس شعورهم بالأمن والطمأنينة<sup>(١)</sup>.

## ٧- قيود البحث عن الأدلة؛

لقد خص المشرع الإماراتي مأموري الضبط القضائي بالبحث عن الدليل وذلك إعمالاً لنص المادتين ٣٠، ٣٥ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، أما فحص وتمحيص الأدلة وبيان مدى كفايتها للإحالة للمحكمة من عدمه فمن عمل النيابة العامة.

ومن المعروف أن نجاح سياسة الإجراءات الجزائية رهن بتحقيق التوازن بين حماية المصلحة العامة -التي يحميها المشرع بنصوص التجريم- وحماية المصلحة الخاصة، بمراعاة حرمة المتهم وشرفه وكرامته، بضمانات تراعى في التحقيق، يجب ألا نتخطاها يراعى فيها كفالة التوازن بين حق

(١) راجع مؤلفنا في الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة، ط ١٩٩٢ دار النهضة العربية ص ١٠٠.

## اختصاصات ما هو الضبط القضائي

المجتمع في الحصول على الدليل وحق المتهم في إثبات براءته<sup>(١)</sup>.

ووسائل البحث عن الدليل تتأثر بالنظم الاجتماعية، والمعتقدات الدينية، ودرجات النمو والتقدم في الدولة، ولقد مرت هذه الوسائل بأربع مراحل: المرحلة التجريبية، والمرحلة الدنيئة أو العقائدية، والمرحلة المنطقية، وأخيراً المرحلة العلمية، التي اقتحمت مجال الإثبات الجنائي في حدود معينة<sup>(٢)</sup>.

ولقد حرصت الإعلانات والمواثيق العالمية والساتير والقوانين الإجرائية الجزائية على النص على مبدأ أن «الأصل في الإنسان البراءة» ويؤكد هذا المبدأ من الناحية الإجرائية على ضرورة الشرعية الإجرامية، أي احترام الحق في السلامة الشخصية<sup>(٣)</sup>.

ويتسع مفهوم الحق في السلام الشخصية، ليشمل حق الإنسان في الحياة وفي الحرية وعدم التدخل في حياته الخاصة، إلا في حالة الضرورة وبمقتضى القانون، وحقه في السلامة الجسدية، بعدم جواز تعذيبه، أو

(١) د. أحمد فتحي سرور، المشروعية في قانون الإجراءات الجنائية، ط ١٩٧٧، دار النهضة العربية، ص ٥٠. د. محمد علي السالم عياد الحلبي، ضمانات الحرية الشخصية أثناء التحري والاستدلال، ص ٢، بدون تاريخ، مطبعة ذات السلاسل، ص ١١ وما بعدها.

(٢) G. Le vasseur, le regime de la preuve en droit repressif francais, troisieme colloque des departement des droits de l'homme, Bruxelles, 1977, p.12

(٣) راجع المادة ١/١١ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٤، والمادة ٢/٦ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الموقعة في ٤ نوفمبر عام ١٩٥٠، والمادة ٢/١٤ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والفقرة الأولى من البند خامساً من البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر في ١٩ سبتمبر ١٩٨١. وراجع أكثر تفصيلاً مؤلفنا في الإثبات الجنائي بين الشريعة والقانون، ط ١٩٩١، دار النهضة العربية، ص ٢١ وما بعدها.

معاملته معاملة مهنية أو قاسية.

ولقد أكدت ذلك المادة ٧ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والمادتان ١٢، ١٣ من مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي. وكذا البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام، كما حرصت أغلب الدساتير والتشريعات الإجرائية أن تتضمن نصوصها التأكيد على حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان<sup>(١)</sup>.

وجاء الباب الثالث من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٧١ تحت عنوان "الحريات والحقوق والواجبات العامة" وشمل ١٩ مادة، تضمنت عدة مبادئ منها: مبدأ الأصل في الإنسان البراءة، ومبدأ عدم المساس بالحرية الشخصية أو حرمة المسكن إلا وفق أحكام القانون وفي الأحوال المحددة فيه، كما حظرت تعذيب المتهم أو إرهابه أو سوء معاملته... إلخ.

وأكدت المواد ٢/٢، ٣، ٦ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي تلك الحقوق والحريات، فقد ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية سالف الذكر أنه: «لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه، إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون ولا يتم الحجز أو الحبس إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما، وللمدة المحددة في الأمر الصادر من السلطة المختصة. ويحظر إبداء المتهم جسمانياً أو معنوياً، كما يحظر تعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة».

(١) انظر المواد ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٧ من الدستور المصري، والمادة ٢٨ من الدستور السوري، والمادة ٣٣ من الدستور التركي، والمواد ٢٦، ٢٨، ٣٠ من دستور أفغانستان، والمواد ٢٨، ٣٥، ٤٠ من الدستور الياباني، والمواد ١٤، ١٥، ٢٨ من الدستور الإيطالي.

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

كما جاء في المادة الثالثة من ذات القانون أنه: «لا يجوز لأفراد السلطة العامة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في هذا القانون، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل، أو وقوع خطر جسيم يهدد النفس أو المال».

وأخيراً نصت المادة السادسة من القانون آنف الذكر أنه: "تشرف النيابة العامة على المنشآت العقابية وأماكن الحبس الاحتياطي والحجز وحبس المدنيين».

وعلى وجه العموم فإن رجل الشرطة ملزم بأن يكون عمله مطابقاً للقواعد الإجرائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، وأن يراعي الأمانة التامة في كل ما يتخذ من إجراءات، وأن يتجنب كل ما من شأنه أن يجعل المتخذ ضده الإجراء في حالة خوف أو رعب وذلك حتى لا يعرض الدليل ومانجم عنه للبطلان، ويعرض نفسه للمساءلة الجنائية أو التأديبية<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثاني

### مراحل جمع الأدلة والإجراءات الواجب اتخاذها

### بمعرفة مأموري الضبط القضائي

#### ٨- نبذة:

جعل الشارع الإماراتي لرجال الضبط القضائي سلطة اتخاذ بعض الإجراءات، حيال من تتوافر ضده معلومات، أو تشير الدلائل أو العلامات أنه

(١) انظر قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧، الباب الثاني - الفصل الثاني - المواد ٢٤٠ وما بعدها.

ارتكب جريمة معينة، وهذه الإجراءات قد يكتفي فيها باستدعاء المتخذ ضده  
الإجراء للاستفسار منه عما ورد من معلومات قبله. وقد يتطلب الأمر القبض  
عليه وتفتيشه وسؤاله، وأخيراً قد يلزم تفتيش مسكنه ومن يتواجد به.

وهذه السلطات الممنوحة لرجال الضبط القضائي مرهونة بمشروعية  
الإجراء، وقوته من حيث الإثبات.

فمن حيث مشروعية الإجراء، فإنه يكون مشروعاً إذا ما كان مطابقاً  
للقانون، أما إذا تعارض معه تعارضاً صريحاً فإنه يتسم بعدم المشروعية،  
مثال ذلك، التأثير على إرادة المتخذ ضده الإجراء، لانتزاع اعتراف منه، وذلك  
عن طريق التعذيب، أو التخويف أو التهديد أو الوعد أو الوعيد، أو دخول منزل  
بطريقة غير قانونية، أو القبض الباطل الذي يسفر عن حالة تلبس... إلخ.

وأما من حيث قوة الإثبات، فقد استعمل الشارع الإماراتي عبارات معينة،  
لكل منها دلالتها في قوة الإثبات، ورتب على ذلك اتخاذ إجراءات محددة،  
ويمكن القول بأن القوة الثبوتية للدليل تمر بثلاث حالات هي: الاشتباه،  
وتوافر الأدلة الكافية، والتلبس، ولكل منها إجراءات مستقلة بها، سوف  
نتناولها في مباحث ثلاثة متتالية.



## المبحث الأول

### الاشتباه

#### ٩- المقصود بالاشتباه:

يقصد بالاشتباه الأمارات أو العلامات التي لا تؤدي حتماً إلى نسبة الجريمة لشخص معين. فكل من قُدم ضده بلاغ أو شكوى، أو أجرى بشأنه مأمور الضبط القضائي بعض التحريات أو الاستدلالات، يعد مشتبهاً فيه، فالدلائل غير الكافية، والشك البسيط، والقرائن الضعيفة التي تشير إلى ارتكاب شخص ما جريمة، تجعله شخصاً مشتبهاً فيه.

#### ١٠- معيار الاشتباه:

هو معيار رجل الشرطة العاقل والحصيف، الذي لو وُضع في نفس الظروف، لوجد أسباباً مقبولة لاقتناعه بتوافر الشبهات حول شخص معين لارتكابه الجريمة، وهذا الاقتناع يعتمد على الضمير والوجدان، وسرعة البديهة والملاحظة، ويخضع لإشراف النيابة العامة ومحكمة الموضوع.

ونقطة الفصل بين المشتبه فيه والمتهم، هي التي يقتنع فيها مأمور الضبط القضائي، بأن الشبهات تحيط بالمشتبه به، وأن القرائن والأدلة كافية على اتهامه، فإذا كانت الأدلة والقرائن والشبهات غير كافية كان مشتبهاً فيه<sup>(١)</sup>.

فالاشتباه يكفي لتوافره وجود أمارة أو علامة واحدة، تؤدي إلى اشتباه معقول، بأن شخصاً ما هو مرتكب الجريمة، لذلك إذا ما قُدم بلاغ ضد شخص

(١) د. محمد علي سالم آل عياد الحلبي، اختصاص رجال الضبط القضائي في التحري والاستدلال والتحقيق، المرجع السابق، ص ٣٤٢.

عد مشتبهاً فيه، ولا يعتبر متهماً إلا إذا أيدت التحريات البلاغ المذكور، أو أيدته شهادة الشهود، أو الآثار المادية المتروكة في مكان الواقعة.. إلخ<sup>(١)</sup>، ففي الاتهام يلزم أكثر من أمانة، تحمل على الاعتقاد بأن شخصاً معيناً هو مرتكب الجريمة.

#### ١١- طبيعة إجراءات الاشتباه:

مرحلة الاشتباه سابقة على مرحلة التحقيق، وبذا تعد مرحلة تمهيدية، الهدف منها التثبت من وقوع الجريمة، والبحث عن مرتكبها، وجمع المعلومات اللازمة للتحقيق، فإذا أسفرت المعلومات، أو الوقائع أو الظروف الظاهرة - إذا ما أضيفت إلى دلالتها المنطقية - إلى توافر شبهات معقولة بأن شخصاً معيناً قد اقترف الجرم، كان على رجل الشرطة استدعاؤه للاستفسار منه عن تلك المعلومات، وتمكينه من تبديد الشكوك المثارة حوله.

وتتميز الإجراءات في هذه المرحلة بأنها ليست جبرية، فلا مساس فيها بالحرية أو حرمة المساكن، وكل ما لرجل الشرطة من سلطة هو استدعاء المشتبه فيه، لسماع أقواله - دون حلف يمين - فيما أثير حوله من شبهات، فإذا رفض الحضور، فلا يجوز اتخاذ إجراء ضده إلا عن طريق النيابة العامة، بأن تصدر أمراً بضبطه وإحضاره، وقد تطلب النيابة مزيداً من المعلومات عن طريق البحث والتحري، حتى يتوافر لديها أسباب كافية لإصدار أمر القبض.

(١) لذلك قضي بأن مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ماورد فيه، فعندئذ يسوغ القبض والتفتيش. نقض مصري ١٩٣٧/١٢/٢٠، مجموعة القواعد القانونية، ج٤، ق١٢١، ص١٢١.

## ١٢- السلطة الممنوحة في حالة الاشتباه:

منح الشارع الإماراتي رجل الشرطة سلطات محدودة في هذه المرحلة، حتى لا يتخذ إجراء ضد شخص برىء.

لذلك نصت المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي -لدولة الإمارات العربية المتحدة- على أن: «يقوم مأمور الضبط القضائي بتقصي الجرائم، والبحث عن مرتكبيها، وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق والاثهام».

ونصت المادة ٣٥ من ذات القانون على أنه: «يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم في شأن الجرائم، ويجب على رؤوسهم أن يحصلوا على الإيضاحات، وإجراء المعاينة اللازمة لتسهيل الوقائع التي تبلغ إليهم، أو التي يعلمون بها، بآية كيفية كانت، وعليهم أن يتخذوا الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة»<sup>(١)</sup>.

واستقصاء الجرائم يعني جمع المعلومات، وإجراء التحريات التي تؤدي للوصول إلى معرفة الحقيقة، والحصول على الإيضاحات المتعلقة بالجريمة، وجمع المعلومات عنها يكون عن طريق الاستماع إلى شهادة الشهود، والاستعانة بالخبراء وسماع أقوالهم، ولا يجوز تحليف الشهود أو الخبراء اليمين، إلا إذا خيف عدم استطاعة سماع الشهادة بيمين فيما بعد، والقيام بالمعاينات واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة، كتحريير المضبوطات، ووضع الأختام، وتصوير مكان الحادث، ووضع الحراسة اللازمة، ورفع البصمات، وغير ذلك من الإجراءات.

(١) يقابل هذا النص في قانون الإجراءات الجنائية المصري المادة ٢٤ منه.

وكذلك سماع أقوال المشتبه فيه، دون مناقشته تفصيلاً أو مواجهته بالشهود، وذلك ليقدم مايشاء الاستناد إليه من أوجه دفاع، ولا يلزم تواجد محام معه، لأنه يعامل كشاهد، وإن كان لا يحلف اليمين، فإذا قويت الاتهامات من حوله، أبلغ بالتهم المسندة إليه، وبأن من حقه الاستعانة بمحام.

وعموماً؛ كل إجراء يقوم به رجل الضبطية القضائية يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره، مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة بطريق الغش، أو الخداع، أو التحريض على مقارفتها. وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة، ولا تتصادم الوسيلة التي اتخذها للكشف عن الجريمة مع أخلاق الجماعة<sup>(١)</sup>.

لذلك لا تثير على مأموري الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها، ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي، وانتحال الصفات، حتى يأنس الجاني لهم، ويأمن جانبهم، فمسايرة رجال الضبط للجناة - بقصد ضبط جريمة يقارفونها - لا يجافي القانون ولا يعد تحريضاً على الجريمة، مادامت إرادة هؤلاء تبقى حرة<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن استيقاف التحري Investigative stop - والذي بمقتضاه يحق لرجل الشرطة أن يقترب من أحد الأشخاص في الطريق العام للاستفسار منه عن إحدى الجرائم إذا ماتوافرت له أسباب معقولة Reasonable grounds تدعوه للاعتقاد أن الشخص قد ارتكب أو على وشك أن

(١) راجع نص المادة ٤٥ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بالكويت والقاضية بأنه لرجال الشرطة عند قيامهم بالتحريات، أن يستعملوا وسائل البحث والاستقصاء التي لاتضر بالأفراد ولا تقيد حرياتهم. وراجع أيضاً نقض مصري ١٧ مارس ١٩٦٩ مجموعة الأحكام، س. ٢٠، رقم ٧٣، ص ٣٣٥.

(٢) نقض مصري ١٤ فبراير ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٧، رقم ٢٤، ص ١٣٤.

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

يرتكب فعلاً إجرامياً، أو لسؤاله عن هويته وحرفته ومحل إقامته ووجهته إذا ما وضع نفسه طوعاً واختياراً موضع الشك والريبة -لايعد قبضاً طالما أن الشخص يدرك- على نحو معقول -أنه ليس هناك مايقيد حريته، وأن له مطلق الحرية في الانصراف، أما إذا أشار رجل الشرطة -على نحو ما- للشخص أنه يتعرض لقيود ما، من خلال إظهار السلاح، أو لمس الشخص، أو استخدام لهجة أو نبرة صوت توحى للشخص بأن عليه أن يمثل لما يطلبه، فإنه يعد في هذه الحالة مقبوضاً عليه.

لذلك ذهب القضاء الأمريكي على أن استيقاف التحري يتعين أن لايتجاوز ماهو ضروري لتحقيق الغرض منه، وأن أساليب التحري المستخدمة، ينبغي أن لا تنطوي إلا على أقل درجات التطفل الممكنة، واللازمة لتأكيد أو نفي الشك، الذي ثار لدى رجال الضبطية القضائية في فترة من الزمن<sup>(١)</sup>.

وقد ذهبت محكمة النقض المصرية إلى أن الاستيقاف يبرر ملاحقة الشخص إثر فراره للتحري عن حقيقة أمره، بشرط أن يدل هذا الفرار -في ذاته- على الارتياب في أمره<sup>(٢)</sup>. كما قضت بأن الاستيقاف قد يتطلب التحري عن الشخص أكثر تفصيلاً، ولذلك فإن اقتياده إلى مركز الشرطة لمعرفة حقيقة أمره، لايعتبر قبضاً، وإنما تعرض مادي من مقتضيات الاستيقاف<sup>(٣)</sup>. وقضت أيضاً بأن الاستيقاف قد يسفر عن حالة تلبس، أو حالة من الحالات التي يجوز فيها القبض، فلا يعد ذلك من آثار الاستيقاف وإنما بمناسبته، مثل تخلي الشخص المستوقف -بإرادته- عما يحمله، مما تعد حيازته جريمة،

Florida V. Rpyer, 460 U.S. 497, 1983.

(١)

(٢) نقض مصري ١٨ مارس ١٩٦٨، مجموعة الأحكام، س ١٩، رقم ٦٠، ص ٣٢٨.

(٣) نقض مصري ٣ يونيو ١٩٧٤، مجموعة الأحكام، س ٢٥، رقم ١٢٠، ص ٥٦٤.

كالمخدرات والسلاح غير المرخص بحمله، فإن هذا التخلي يكون صحيحاً، وتتوافر به حالة التلبس<sup>(١)</sup>.

وجدير بالذكر، أنه لايجوز لرجل الشرطة أن يفتش المشتبه فيه تفتيشاً معاصراً لاستيقاف التحري، إلا إذا كانت غاية هذا التفتيش، مجرد تجريده مما يحتمل وجوده معه من سلاح، يخشى أن يستعمله في الاعتداء به على من يقوم بالإمساك به، لذلك رفض القضاء الأمريكي -في قضية تيري ضد أوهايو- القول بأنه يجوز تلقائياً لضابط الشرطة أن يجري التفتيش المعاصر للاستيقاف القانوني، وقد ذهب بدلاً من ذلك إلى أنه يجوز للضابط أن يقوم بتحسس محدود لبدن الشخص Limited pat-down ، بحثاً عن أي سلاح، إذا ماتوفرت للضابط أسباب معقولة تدعوه للاعتقاد، أن الشخص يحمل سلاحاً، ويمثل خطورة حالة. ومن ثم فقد أصرت المحكمة على أن يقتصر التفتيش على البحث عن السلاح فقط، لأنه مجرد إجراء وقائي، ينحصر هدفه في تجريد الشخص مما يحتمل وجوده في حوزته من أدوات أو أسلحة، كما يجب عدم اللجوء إليه، إلا إذا قامت أسباب قوية، تدعو للاعتقاد أنه يشكل خطورة فعلية<sup>(٢)</sup>.

### ١٣- السلطة المختصة في مرحلة الاشتباه:

يتضح من نص المادتين ٣٠، ٣٥ سالفتي الذكر، أن جميع فئات الشرطة -سواء أكانوا رجال سلطة عامة، أم مأموري ضبط قضائي- تختص باتخاذ جميع الإجراءات في هذه المرحلة، فالمشرع الإماراتي لم يفرق بينهم في تلك الواجبات، لأنها إجراءات ليس فيها اعتداء على الحقوق الشخصية، وهذا

(١) نقض مصري ٣ يناير ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٧ رقم ٢ ص ٥.

(٢) Terry V. Ohio, 392 U.S. 7, 1968.

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

ماجرى عليه العمل في التشريعات الإجرائية المقارنة<sup>(١)</sup>، فرجال السلطة العامة، رغم أنهم لا يعدون من رجال الضبط القضائي، إلا أنهم يقومون بمساعدتهم في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم؛ من جمع استدالات موصلة إلى التحقيق، بالحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينة اللازمة لتحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم، واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة.

لذلك قضى بأن القانون لا يوجب حتماً، أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص، بل له أن يتسعين فيما قد يجريه من تحريات، أو ما يتخذ من وسائل التنقيب، بمعاونيه من رجال السلطة العامة، والمرشدين السريين، أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، مادام هو قد اقتنع شخصياً بما نقلوه إليه، وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات<sup>(٢)</sup>.

## المبحث الثاني

### الأدلة الكافية

#### ١٤- ماهية الأدلة الكافية؛

هي مجموعة وقائع ظاهرة وملموسة تحمل على الاعتقاد بأن شخصاً معيناً قد ارتكب إحدى الجرائم<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٢) نقض ١٣ مايو ١٩٧٣، مجموعة الأحكام س ٢٤ رقم ١٢٨، ص ٦٢٤.

(٣) د. مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ط ١٩٨٦، دار النهضة العربية، ص ٤٨٥.

وتقدير الأدلة على الاتهام ومدى كفايتها متروك لرجل الضبط القضائي، مادام من شأنها أن تسوغ مارتب عليه، ولا يشترط أن يثبت فيما بعد صدق دلالتها على ارتكاب المتهم للجريمة، على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق، تحت إشراف محكمة الموضوع، التي لها أن تقضي بعدم كفايتها أو عدم توافرها، وأن تقضي بالتالي ببطالان الإجراءات المترتبة عليها، واستبعاد الدليل المستمد منها<sup>(١)</sup>.

#### ١٥- السلطة الممنوحة في حالة توافر الأدلة الكافية:

لقد اختلفت القوانين الإجرائية المقارنة، بشأن السلطات الممنوحة لرجال الضبط القضائي، في حالة توافر الأدلة الكافية، فبعض القوانين خولت مأموري الضبط سلطة القبض على المتهم وتفتيشه، والبعض الآخر لا يسمح لمأموري الضبط بهذا الحق، خشية إساءة استعمال الصلاحيات المخولة لهم، والتعسف في استعمال سلطاتهم، مما يؤدي إلى إهدار حرية الأفراد، والاعتداء على حرمتهم، وهناك قوانين أخرى منحت مأموري الضبط هذا الحق بشكل ضيق، وفي جرائم لها جسامه معينة.

ومن القوانين التي لا تسمح لمأموري الضبط بالقبض على المتهم، رغم توافر أدلة كافية قبله، نجد قانون الإجراءات الجنائية المصري، فقد ورد في المادة ٢/٣٥ منه أنه: «إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة، أو نصب أو تعد شديد، أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية لمناسبة، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض

(١) نقض مصري ٢٤ نوفمبر ١٩٦٩ مجموعة الأحكام س ٢٠ رقم ٢٧٠ ص ١٣٣.



## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

عليه<sup>(١)</sup>. وفي نفس الاتجاه نجد القانون السوري وأحكام محكمة النقض السورية<sup>(٢)</sup>.

ومن القوانين التي تسمح لمأموري الضبط القضائي بالقبض على المتهم، في حالة توافر أدلة كافية قبله، بشروط معينة، نجد قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة ٥٤ منه على أنه: «لرجال الشرطة حق القبض بدون أمر على المتهمين الآتي ذكرهم: أولاً- من اتهم في جنابة وقامت على اتهامه أدلة قوية، ثانياً: من اتهم في جنحة من الجنح الآتية: مقاومة الموظفين العامين أثناء قيامهم بوظيفتهم، السرقة، إخفاء الأشياء المسروقة، النصب، التعدي الشديد، حمل السلاح المخالف للقانون، ثالثاً: كل شخص يشتبه فيه اشتباهاً جدياً أنه كان مقبوضاً عليه ثم هرب».

كما ينص هذا القانون في المادة ٥٥ منه على أنه: «في غير الجرائم السابقة يجوز لرجال الشرطة القبض -بدون أمر- على من اتهم بارتكاب جنحة يعاقب عليها بالحبس، إذا تأيد هذا الاتهام بأدلة جديّة وتوافرت في المتهم إحدى الحالات الآتية:

(١) ولم يحدد المشرع المصري بتلك الإجراءات التحفظية المناسبة، ولكن بطبيعة الحال لا ترقى إلى مرتبة القبض، فما هي إلا إجراءات استدلال تتخذ لمنع المتهم من الهروب والمحافظة على أدلة الجريمة وإن تضمنت حداً لحرية المتهم لا يجب أن يصل إلى حد الحجر الكلي على تلك الحرية، وألا تزيد عن الوقت اللازم لعرض الأوراق على النيابة لإصدار أمرها بالقبض.

(٢) راجع نقض سوري ١٩٥٠/٣/١٨ قاعدة ٣٠٦ لسنة ١٩٥٠، ونقض ١٩٥١/٢٨/٩٤٤ القاعدة ١٢٣٨ لسنة ١٩٥١ مشار إليه في مرجع الدكتور/ محمد علي السالم عياد الحلبي، ضمانات الحرية الشخصية، المرجع السابق، هامش ص ٣٥٥.

أولاً: إذا لم يكن له محل إقامة معروف، و لم تكن لديه وسيلة مشروعة لكسب العيش. ثانياً: إذا تبين أنه يتخذ الاحتياطات لإخفاء وجوده، أو وجدت دلائل قوية على أنه يحاول الهرب. ثالثاً: إذا طلب منه إعطاء اسمه وعنوانه فرفض، أو لم يقدم بياناً عن شخصيته، أو أعطى اسماً وعنواناً غير صحيحين، أو إذا طلب منه التوجه إلى مركز الشرطة فرفض دون مبرر».

وقد جاءت المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجزائية القطري رقم ١٥ لسنة ١٩٧١، وكذا المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية البحريني لسنة ١٩٦٦، على نحو قريب مما جاء في القانون الكويتي.

وفي القانون الأردني نصت المادة ٩٩ منه على أنه: «لأي موظف من موظفي الضبطية العدلية أن يأمر بالقبض على المشتكى عليه الحاضر الذي توجد دلائل على اتهامه في الأحوال الآتية: ١- في الجنايات ٢- في أحوال التلبس بالجنح، إذا كان القانون يعاقب عليها لمدة تزيد على ستة أشهر. ٣- إذا كانت الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس، وكان المشتكى عليه موضوعاً تحت مراقبة الشرطة، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في دائرة المحكمة».

وقد سار على ذات المنوال قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، لدولة الإمارات العربية المتحدة، فحصر سلطة القبض الممنوحة لرجال الضبط القضائي -دون إذن النيابة- في جرائم ذات جسامة معينة وحالات محددة على سبيل الحصر، فقد ورد في المادة ٤٥ منه أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر، الذي توجد دلائل كافية على ارتكابه الجريمة في أي من الأحوال الآتية: أولاً: في الجنايات، ثانياً: في الجنح المتلبس بها المعاقب عليها بغير الغرامة، ثالثاً: في الجنح المعاقب عليها بغير

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

الغرامة إذا كان المتهم موضوعاً تحت المراقبة أو يخشى هروب المتهم، رابعاً: في جنح السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتعدي الشديد ومقاومة أفراد السلطة العامة بالقوة وانتهاك حرمة الآداب العامة والجنح المتعلقة بالأسلحة والذخائر والمسكرات والعقاقير الخطرة.

ومفهوم المخالفة لهذا النص، أنه لا يجوز لمأموري الضبط القضائي القبض على المتهم رغم توافر الأدلة الكافية ضده، إذا كان الفعل المسند إليه يشكل جريمة بسيطة، كالمخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة، وكذا الجنح المعاقب عليها بغير الغرامة وغير المتلبس بها بشرطين: أولهما: ألا يكون المتهم موضوعاً تحت المراقبة، أو يخشى هروبه، وثانيهما: ألا تكون الجريمة من الجنح المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٤٥ سالفه الذكر.

ولقد ذهب القضاء الأمريكي إلى أنه يجوز لرجال الشرطة أن يقوموا تلقائياً بتفتيش الشخص الذي يتم إلقاء القبض التحفظي "Custodial arrest" عليه، بصرف النظر عن طبيعة الجريمة أو خطورتها، وقد استند هذا القضاء في تبرير هذه النتيجة إلى حد كبير إلى الحاجة إلى وجود قواعد واضحة "bright-line rules" تتمثل في ضرورة تجنب الاستناد إلى أسس دقيقة لتفرقة لا نهاية لها، تجعل من المتعين على رجال الشرطة إصدار حكم في مكان الواقعة في وقائع منفردة، تختلف من قضية لأخرى، في مواقف تتكرر كثيراً، ولا تتضمن إلا تطفلاً "بسيطاً نسبياً" على الخصوصية<sup>(١)</sup>.

United States V. Robinson, 414, U.S. 218, 1973.

(١)

وجدير بالذكر أن التعديل الرابع<sup>(١)</sup> الذي أدخل على دستور الولايات المتحدة الأمريكية قضى بأنه: «لا يجوز الإخلال بحق الناس في أن يأمّنوا على أنفسهم ومساكنهم، وأوراقهم ومتعلقاتهم، ضد أي قبض أو تفتيش دون مبرر معقول، ولا يجوز أن يصدر الإذن بالقبض أو التفتيش إلا بناء على سبب محتمل<sup>(٢)</sup>، مستنداً إلى اليمين أو الإشهاد القضائي، على أن يتضمن بوجه خاص وصفاً للمكان المطلوب تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء المطلوب ضبطهم».

ولقد انقسم القضاء الأمريكي إلى اتجاهين حول تفسير هذا التعديل، بخصوص سلطة رجل الشرطة في القبض أو التفتيش، بدون إذن من السلطة القضائية المختصة. **الاتجاه الأول:** يمنح رجل الشرطة حق القبض والتفتيش دون اللجوء إلى السلطة القضائية المختصة، إذا توافر قبله مبرر معقول لاتخاذ هذا الإجراء، والاعتبارات الحاسمة في تقرير معقولية المبرر Reasonableness - : وهو ما إذا كان لدى الشرطة سبب محتمل للتفتيش، وما إذا كان التفتيش قد أجري بأسلوب معقول، يمكن تقديره بعد إتمام التفتيش أو الضبط، ومن ثم فإن وجود الإذن أو عدمه، هو واحد من بين عدة عوامل، يتعين مراعاتها في كل قضية، عند تقرير ما إذا كان للتفتيش أو الضبط الذي تم مبرر معقول أم لا.

(١) يطلق لفظ التعديل على كل مادة أدخلت على دستور الولايات المتحدة بعد إقراره في ١٧ سبتمبر ١٧٨٧. وقد جاء التعديل الرابع ضمن باقي التعديلات التي أدخلت على الدستور وشملها إعلان الحقوق The bill of right في ١٥ ديسمبر ١٧٩١.

(٢) السبب المحتمل هو مجموعة الوقائع والظروف التي تحمل الشخص العاقل والحصيف على الاعتقاد بأن شخصاً معيناً قد ارتكب إحدى الجرائم، وتجدر الإشارة إلى أن محكمة الجنايات تخصص الجلسة الأولى ويطلق عليها الجلسة التحضيرية Preliminary hearing.

**وأما الاتجاه الثاني :** ذهب إلى أن عدم الحصول على إذن أمر يفترض معه انتفاء وجود المبرر المعقول، باستثناء حالة الضرورة، فالتعديل قد وضع ليس لمجرد علاج القبض والتفتيش دون مبرر معقول بعد إجرائهما، ولكن للحيلولة دون وقوعهما على الإطلاق، واشترط الحصول على إذن في كل القضايا يدعم هذا الهدف من أوجه ثلاثة :

**أولها :** أنه يخفف من حدة المطاردة، ويفرض على الضابط أن يكون تقديره لمعقولية المبرر أكثر تدبراً قبل أن يقدم على التصرف.

**ثانيها :** أنه يعتبر سجلاً لما كان يعرفه الضابط تحديداً وقت القبض أو التفتيش، ومن ثم يوفر للقضاء سلطة المراقبة ليقرر ما إذا كان تصرف الضابط له ما يبرره أم لا.

**ثالثها :** أنه يضمن عدم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسبب المحتمل، ونطاق التفتيش من قبل ضباط الشرطة الذين اشتركوا في تعقب الجريمة، ولكن من قبل قضاة محايدين أو متجربين، يرجح أن يقوموا بالمحافظة على التوازن بين الاعتبارات المتقابلة بأسلوب عادل وموضوعي.

وعلى هذا الأساس ذهب الاتجاه الثاني إلى أن القبض أو التفتيش الذي يقع دون إذن لا يكون له مبرر معقول إلا إذا استطاع الضابط أن يثبت أن عدم الحصول على إذن تصرف أملتة ظروف غير عادية Extra Ordinary Circumstances .

والحقيقة أن كلا الاتجاهين أحرز نجاحاً نسبياً، فمنذ عام ١٩٤٨ ذهب القضاء إلى أن التفتيش يجب أن يتم بناء على إذن باستثناء حالتين هما : حالة الضرورة Exigent Circumstances ، والتفتيش المعاصر للقبض<sup>(١)</sup> ، ومنذ

Johnson V. United States, 333 U.S. 10, 1948.

(١)

عام ١٩٧٥ ذهب القضاء إلى أنه لا يشترط الحصول على إذن للقبض على الشخص<sup>(١)</sup>. ولقد فسر القضاء هذا الخلاف الظاهري على أساسين : أولهما ، أن اشتراط الحصول على إذن بالقبض سوف يقوض على نحو خطير التنفيذ الفعال للقانون. وثانيهما ، أنه رغم وجود تقليد منذ فترة طويلة يؤيد ضرورة الحصول على إذن تفتيش ، فليس هناك تأييد تاريخي مماثل باشتراط الحصول على إذن بالقبض.

ولقد استقر القضاء الأمريكي على جواز التفتيش بدون إذن في حالة الضرورة ، ولعل أكثر الأمثلة شيوعاً لبيان حالة الضرورة هما تفتيش المركبات ، والتفتيش المعاصر للقبض.

ففي قضية كارول ضد الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup> ، حدد ضباط المكافحة التابعون للحكومة الفيدرالية سيارة تسير في الطريق السريع ، وكان لدى الضباط سبب محتمل ، يدعو للاعتقاد أن السيارة تحمل مشروبات كحولية محظورة ، ولكنهم إذا ما توجهوا للحصول على إذن فسوف تكون السيارة قد فرت ، وبالتالي فقد أوقفوا السيارة ، وقاموا بتفتيشها في مواقع الضبط ، وقد ذهبت المحكمة العليا ؛ إلى أن تفتيش السيارة قد تم بناء على مبرر معقول ؛ لأن المركبة يمكن أن تتحرك ، ومن ثم فإن السيارة - في هذه القضية - كان من الممكن أن تغادر دائرة اختصاص الضباط ، في الوقت الذي يتوجهون فيه للحصول على إذن.

وإذا كان لرجال الشرطة أن يقوموا بتفتيش مركبة دون إذن ، على اعتبار أن هناك سبباً محتملاً يدعو للاعتقاد أنها تحمل مواداً محظورة ، أو أدلة على

United States V. Watson, 433 U.S. 411, 1975.

(١)

Carrol V. United States, 267 U.S. 132, 1925.

(٢)

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

ارتكاب جريمة ما، فهل يمكن لهم تفتيش غيرها من الممتلكات، مثل المساكن أو الحقائب إذا ما وجد سبب محتمل وكان هناك احتمال إتلاف الدليل. لقد أجاب القضاء على ذلك بالنفي.

ففي قضية فيل ضد لويزيانا قررت المحكمة، أن رجال الشرطة لا يمكنهم عادة تفتيش مسكن الشخص دون إذن، لمجرد أنهم يعتقدون بوجود شخص ما في المسكن، قد يقوم بإتلاف الدليل<sup>(١)</sup>. وفي قضية الولايات المتحدة ضد شادويك قضت المحكمة بأن: رجال الشرطة لا يمكنهم تفتيش صندوق المهمات دون إذن لمجرد أنه - مثل السيارة - يمكن أن ينقل خارج دائرة الاختصاص، حيث قررت أن الفرد يتوقع قدرأ أقل من الخصوصية Lesser Expectation of privacy في سيارته عنه في مسكنه، أو في غير ذلك من الممتلكات، ولذلك فإن السيارة تتمتع بحماية أقل، بموجب التعديل الرابع في الدستور<sup>(٢)</sup>.

### ١٦- التفتيش المعاصر للقبض بدون إذن :

لقد اتفقت أغلب التشريعات الإجرائية، على أن لرجال الضبط القضائي تفتيش المتهم في جميع الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه، لأن إجراء التفتيش أقل خطورة من القبض، لذلك فما دام القانون قد أباح لمأموري الضبط القضائي القبض، فلا غضاضة في منحه حق التفتيش، لما فيه من قيمة بالنسبة للتحقيق، وذلك بالكشف عن جسم الجريمة، أو الأدوات التي استخدمت فيها، وحتى لا يتمكن المقبوض عليه من إخفائها أو إعدامها.

Vale V. Louisiana 399 U.S. 30, 1970.

(١)

United States V. Shadwick, 433 U.S.I, 1976.

(٢)

ولقد أكد على ذلك نص المادة ٤٦ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية المصري، فقضت بأنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم، يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه.

وكذلك نص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الإماراتي، والقاضية بأنه لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها - قانوناً - القبض عليه، ويجري تفتيش المتهم بالبحث عما يكون بجسمه، أو ملابسه أو أمتعته، من آثار أو أشياء تتعلق بالجريمة، أو تكون لازمة للتحقيق فيها.

وفي أمريكا : لرجال الشرطة تلقائياً - عند إلقاء القبض على المتهم في الأحوال التي يجوز لهم فيها ذلك - دون الحصول على إذن تفتيش أو قبض - أن يقوموا بتفتيشه بحثاً على الأدوات المستخدمة في الجريمة، أو الدليل على ارتكابها. وقد استند القضاء في تبرير هذا المبدأ إلى عدد من الأسس، تتمثل : في ضرورة حماية الضباط القائمين بتنفيذ القبض، أو منع المقبوض عليه. إتلاف الدليل الموجود في حوزته. فضلاً عن أن عملية القبض إجراء بالغ التأثير، لدرجة أن التفتيش المصاحب له لا يكون له إلا تأثير محدود، علاوة على أن المتهم يتم تفتيشه وقائياً في ديوان القسم "Inventotory Search"<sup>(١)</sup>.

#### ١٧- حدود التفتيش المعاصر للقبض :

التفتيش المعاصر للقبض إجراء من إجراءات التحقيق، التي خولها المشرع - استثناء لمأموري الضبط القضائي عندما منحهم حق القبض، والمقصود بتفتيش شخص المتهم، هو كل ما يحمله بشخصه، ولذلك تدخل في محيط هذا التفتيش الحقائق التي يحملها، وكذلك الأوراق الموجودة معه، ولا يتعدى شخص المتهم إلى منزله، حتى ولو تم القبض على المتهم في منزله.

(١) راجع جيفري آر. ستون - التفتيش والضبط - المرجع السابق، ص ٥.



## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

وفي أمريكا سمح القضاء - في إحدى الفترات - للشرطة أن تقوم بتفتيش مسكن المتهم، باعتباره تفتيشاً معاصراً للقبض، إلا أنه عدل عن ذلك مؤخراً، وقصر هذا التفتيش على المنطقة الواقعة تحت السيطرة المباشرة Immediate Contral للمقبوض عليه، وهي المنطقة التي يمكنه في نطاقها أن يحصل على سلاح، أو أن يتلف دليلاً<sup>(١)</sup>.

ففي قضية شيميل؛ قصرت المحكمة العليا نطاق التفتيش المعاصر للقبض على شخص المقبوض عليه، والمنطقة الواقعة تحت سيطرته المباشرة، وقد فسر القضاء هذا الحكم ليشمل ليس فقط ما يصل إليه ذراع المقبوض عليه على امتدادها، ولكن أيضاً المناطق التي يمكنه الوصول إليها وقت القبض عليه، بغض النظر عن وصوله إليها فعلاً وقت التفتيش.

ولكن في قضية ميريلاند ضد بوي Maryland V. Buie، وجدت المحكمة العليا أن هذا النطاق لا يكفي لتحقيق أمن الضباط القائمين بالقبض، ومن ثم فقد وسعت من نطاق التفتيش المعاصر للقبض داخل المسكن، ليشمل التفتيش الوقائي دون إذن لجميع المناطق " المجاورة مباشرة " كما أجازت التفتيش الوقائي للمناطق الأخرى بناء على اشتباه معقول.

وفي هذه القضية اتهم بوي ومعه شخص آخر في جريمة سطو مسلح، وكان أحدهما يرتدي بدلة عدو حمراء، وقد استصدرت الشرطة إذنًا بالقبض على بوي وشريكه، وبعد يومين تحققت الشرطة - تليفونياً - من وجود بوي بالمنزل، حيث انتقلوا إليه، وبمجرد دخولهم انتشروا في الطابقين الأول والثاني، ونادى أحد الضباط في الطابق الأرضي موجهاً أمره إلى من يوجد هناك بالصعود، فرد عليه صوت يستفسر عن ينادي فاجابه الضابط ثلاث

(١) راجع جيفري آر. ستون - التفتيش والضبط - المرجع السابق، ص ٦٤.

مرات " نحن الشرطة أرفع يديك.. " وفي النهاية ظهرت يدان مرفوعتان عند قاع بئر السلم. وخرج بوي من الطابق الأرضي، حيث تم القبض عليه وتفتيشه، ووضع القيد الحديدي في يديه. وبعد ذلك حضر آخر وهو ضابط المباحث فروليش ودلف إلى الطابق الأرضي ليتأكد من عدم وجود شخص آخر، حيث لاحظ وجود بدلة عدو حمراء، ملقاه على كومة من الملابس في مكان ظاهر، فقام الضابط بضبط البدلة حيث اعتد بها كدليل عند المحاكمة رغم اعتراض بوي.

لم ينازع بوي في حق الشرطة في القبض عليه، وفي تفتيش المنزل، ولكنه دفع بأن دخول ضابط الشرطة فروليش الدور الأرضي بعد القبض عليه، لم يكن له ما يبرره دستورياً، لاعتباره واقعة معاصرة للقبض.

وعند إعادة نظر القضية أمام المحكمة العليا، لبحث المبرر الذي كان يجب توافره حتى يكون دخول فروليش للطابق الأرضي، للتأكد من عدم وجود شخص آخر هناك - موافقاً للدستور. وازنت المحكمة بين انتهاك خصوصية بوي في الأماكن الأخرى من منزله، والتي لم يتم تفتيشها قبل القبض عليه، في مقابل مصلحة الضباط في التأكد من أن منزل بوي لا يضم غيره من الخطرين الذين قد يفاجئونهم بالهجوم. ونظراً لأن القبض في مكان مغلق، في منطقة غير معروفة للضباط، يثير مخاوف أكثر من وجوده في مكان مفتوح، في منطقة مألوفة لديهم، فقد رجحت المحكمة السماح للضباط القائمين بالقبض، باتخاذ إجراءات معقولة لتأمين أنفسهم بعد القبض. وقد أرست المحكمة مبدئين بدليين للشرطة لإجراء التفتيش الوقائي Protective Sweeps للمساكن والمعاصر للقبض وهما :

١- حق الشرطة تلقائياً في تفتيش المنطقة المجاورة مباشرة  
Immediately Adjoining لمكان القبض.

٢- حق الشرطة في إجراء تفتيش وقائي للمناطق الأخرى Other Areas بناء على اشتباه معقول Reasonable Suspicion ، بأن المكان الذي تقرر تفتيشه يضم شخصاً يشكل خطراً على الأشخاص الموجودين بمكان القبض، مثال ذلك الدواليب، والأماكن التي يمكن أن يتعرض الضابط منها للاعتداء مباشرة، ولتأمين الأدلة المضبوطة أثناء القبض داخل المسكن، فإنه يجب على الضباط أن يكونوا مستعدين لتقديم مبرر عن إجراء أي تفتيش وقائي معاصر للقبض. وبديهي أن دخول الضابط لبعض الأماكن في المسكن يتيح له الحصول على دليل من مكان ظاهر، وفي هذه الحالة يجوز ضبط مثل هذا الدليل إذا ما كانت طبيعته في إثبات التهمة واضحة بشكل مباشر.

ومن ثم فقد انتهت محكمة الاستئناف - بولاية ميريلاند في هذه القضية - إلى أن التفتيش الذي أجراه الضابط فروليش للدور الأرضي بمسكن بوي، يبرره اعتقاد بأن شريك بوي قد يكون مختبئاً هناك، ولعله كان يحوز السلاح المستخدم في ارتكاب جريمة السطو<sup>(١)</sup>.

وقد يثار في الأذهان !! تساؤل عن نطاق التفتيش المعاصر للقبض، على شخص يركب سيارة !!

لقد ذهبت أحكام محكمة النقض المصرية ؛ إلى أن السيارات الخاصة حرمتها مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، ومن ثم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه، وهو مستقلها أو مترجل منها، فإنه

(١) نقلت من بحث لـ د. لويس ديبرتو، تفتيش المساكن المعاصر للقبض - ترجمة د. محمد عبدالرحمن، مركز البحوث والدراسات - دبي - ١٩٩٢.

يجوز تفتيشها<sup>(١)</sup>، وفي حالة تركها خالية، وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها، سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها<sup>(٢)</sup>، مع مراعاة أن وقوف السيارة خالية مع إغلاقها يفيد أنها مازالت في حيازة صاحبها ولم يتخل عنها.

أما القضاء الأمريكي: فقد أباح - عند القبض على شخص يركب السيارة - تفتيش المكان الذي يجلس فيه، بما في ذلك الفراغ الموجود بلوحة القيادة، أما الحقيبة الخلفية فلا يجوز تفتيشها لأنها لن تكون في نطاق السيطرة المباشرة عليها<sup>(٣)</sup>.

وننوه بأن السيارات العامة والأجرة، ينطبق عليها القواعد الخاصة بالمحلات العامة، ومن ثم يجوز لرجل الشرطة الركوب فيها، والقبض على من يتوافر في حقه شروط القبض، وتفتيش أمتعته، دون أمتعة غيره. الركاب<sup>(٤)</sup>.

كما ننوه كذلك إلى أن الأمر بوقف السيارات الخاصة والعامة والأجرة، للتحقق من مراعاة قواعد قانون المرور، الخاصة بالتراخيص وسلامة المركبة ونحو ذلك، يعد استيقافاً وليس قبضاً أو تفتيشاً، وهو من صميم عمل الشرطة من ناحية إشرافها على تنفيذ القوانين.

(١) نقض مصري، الطعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٢ القضائية، جلسة ١٤/٢/١٩٨٤، مجموعة الأحكام، س ٣٥، ق ٣٠ ص ١٤٩.

(٢) نقض مصري ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ مجموعة الأحكام، س ١٤، رقم ١٧٦، ص ٩٦٢.

(٣) راجع جيفري أريستون، التفتيش والضبط، المرجع السابق، ص ٦.

(٤) د. مأمون محمد سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - ج ١، المرجع السابق، هامش ٥٠٠.

## ١٨- حظر القبض من رجال السلطة العامة :

القبض على الإنسان إنما يعني تقييد حريته، والتعرض له بإمساكه وحجزه - ولو لفترة يسيره - تمهيداً لاتخاذ بعض الإجراءات ضده، وأما تفتيشه فيعني البحث والتنقيب بجسمه وملابسه بقصد العثور على أشياء تفيد في الكشف عن الجريمة، ولقد قصرت التشريعات الإجرائية التي أباحت حق القبض على الأشخاص وتفتيشهم في حالة توافر أدلة كافية قبلهم على رجال الضبط القضائي دون رجال السلطة العامة فليس لهم استقلالاً اتخاذ مثل تلك الإجراءات على اعتبار أنها من إجراءات التحقيق، وإن كان لهم مساعدتهم في القبض والتفتيش، مادام ذلك تحت بصريهم وإشرافهم، وقد أكدت على ذلك المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي سالف الذكر، وإن كانت المادة ٣٣/٢ من ذات القانون، اعتبرت جميع رجال الشرطة مأموري ضبط قضائي، وهذا الأمر منتقد على النحو الذي سبق أن ذكرناه.

## ١٩- سماع أقوال المتهم فور القبض عليه وتسليمه للنيابة العامة :

نظراً لخطورة القبض على الحقوق والحريات، فقد أحاطه الشارع الإماراتي بضمانات عديدة، وقد عُنيت المادة ٤٧ من القانون، ببيان الضمانات الخاصة بمن يقبض عليه مأمور الضبط القضائي، وتتمثل هذه الضمانات في وجوب سماع أقواله فوراً، فإذا لم يأت بما يبرئه أرسل إلى النيابة العامة، خلال فترة قصيرة حددتها المادة المذكورة بثماني وأربعين ساعة<sup>(١)</sup>، وعلى النيابة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من إحالته إليها.

(١) نصت المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه "يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأت بما يبرئه، يرسله في مدى أربعة وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة."

ولقد جاءت مدة القبض المنصوص عليها في المادة آنفة الذكر مماثلة لما جاء في المادة ١٠٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، أما المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصري فقد حددتها بأربع وعشرين ساعة.

والحكمة من ذلك، هي أن هذا الإجراء يمس حرية الشخص فيجب ألا يتخطى الحدود المرسومة له. فإذا تم حجزه قبل إرساله للنيابة مدة تزيد عن المدة المحددة قانوناً، كان ذلك تعسفاً منطوياً على سوء استعمال السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى مساءلة مأموري الضبط القضائي جنائياً.

والحقيقة أن القانون الإماراتي الاتحادي وكذا القانون الأردني نقلًا هذا النص من التشريع الإجمالي المصري بعد تعديل المدة لتصبح ثماني وأربعين ساعة بدلاً من أربع وعشرين ساعة. والنص المصري منقول من القانون الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠، والذي كان يحدد هذه المدة بأربع وعشرين ساعة، لصعوبة تسليم المقبوض عليه فوراً للنيابة حيث لم تكن طرق المواصلات بين المدن الفرنسية سهلة، ولم يتدارك المشرع الإماراتي أو الأردني هذا السبب الذي أصبح في ذمة التاريخ، فإطال المدة بدلاً من أن يقصرها<sup>(١)</sup>.

= ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو إطلاق سراحه. ونصت المادة ١٠٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني على أنه: يجب على موظف الضابطة العدلية أن يسمع فوراً أقوال المشتكى عليه. المقبوض عليه فإذا لم يقتنع بها يرسله خلال ثماني وأربعين ساعة إلى المدعي العام المختص ويجب على المدعي العام أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم يأمر بتوقيفه أو بإطلاق سراحه.

(١) انظر د. فاروق الكيلاني، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن، المرجع السابق، هامش ص ٥٨، ٥٩.

وننوه بأن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر الشرطة، ولو عدل عنه في مراحل أخرى، متى اطمأنت إلى صدقه، ومطابقته للحقيقة والواقع، فالعبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، وقد جعل القانون من سلطاته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولية، أو في جلسة المحاكمة، ويزن قوة هذا الدليل في الإثبات، ولا يصح مصادره في شيء من ذلك، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثالث

### التلبس

#### ٢٠- المقصود بالتلبس :

يقصد بالتلبس - الجرم المشهود أو الناطق - مشاهدة الجريمة من قبل مأمور الضبط القضائي وقت ارتكابها، أو بعده بوقت قصير . فمناطق التلبس المشاهدة الفعلية للجريمة، أو التقارب الزمني بين وقت وقوع الجريمة وبين كشفها، والتلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها، ويعبر الفقهاء عن هذا المعنى بقولهم إن التلبس عيني لا شخصي، وإنه حالة تلازم الفعل لا الفاعل<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض مصري، الطعن رقم ٧٦٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٣.

حكم المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم ٥ لسنة ٤ القضائية جلسة ١٨ مايو ١٩٨٢.

(٢) د. عوض محمد، قانون الإجراءات الجنائية ج ١، ط ١٩٩٠، دار المطبوعات الجامعية، ص ٣٢٠، ٣٢١.

د. فوزية عبد الستار - شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط ١٩٨٦، دار النهضة العربية، ص ٣٠١ =.

## ٢١- محل التلبس :

لقد اتفقت التشريعات الإجرائية على منح مأمور الضبط القضائي سلطات استثنائية في حالة التلبس، إذا كان الفعل المرتكب جنائية، أما المخالفات فلا تشملها لقلة خطرها، ولأن القبض والتفتيش ممتنعان فيها، وبالنسبة للجنح فيوجد خلاف بين هذه القوانين. فبعض القوانين لم تسمح باتخاذ هذه الإجراءات في الجنح المتلبس بها، كالمادة ٧٠ من القانون الفرنسي والمادة ٧٥ من القانون المغربي. والبعض الآخر أجاز اتخاذ مثل تلك الإجراءات في الجنح المتلبس بها، ولكن مع وجود خلاف فيما بينها، بخصوص درجة جسامة الجرم المرتكب. فالمادة ٥٦ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، والمادة ١١٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري، والمادة ٤٤ من قانون الأصول الجزائية اللبناني أجازت لمأمور الضبط اتخاذ الإجراءات الاستثنائية في حالة التلبس في جميع أنواع الجنح، أي كانت العقوبة المقررة لها.

وعلى خلاف ذلك نجد المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري، اشترطت أن تكون الجنحة المتلبس بها معاقباً عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاث شهور، بينما اشترطت المادة ٩٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني أن تكون العقوبة المقررة للجنحة المتلبس بها تزيد على ستة شهور.

وأخيراً نجد قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي لم يجز لمأموري الضبط القضائي اتخاذ الإجراءات الاستثنائية إلا في الجنح المتلبس بها المعاقب عليها بغير الغرامة، وذلك إعمالاً لنص المادتين ٤٥، ٤٩ منه

= نقض مصري ١٧/٥/١٩٧٩ مجموعة الأحكام س ٣٠ رقم ١٢٣ ص ٥٨٤. نقض مصري ١٠ ديسمبر ١٩٧٨ مجموعة الأحكام س ٢٩ رقم ١٨٩، ص ٩١٠.



## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

ونرى أن أفضل النصوص التي تواجه حالة التلبس، وتحفظ للقانون فاعليته وتأثيره، وتراعي في الوقت نفسه حرية الأفراد وحرمااتهم، هو ماجاء بالقانون الإماراتي، لاشتراطه درجة جسامه معينة في الجنح المتلبس بها، وفي الوقت ذاته تسهيله عمل رجل الضبط، وتجنبيه الوقوع في الخطأ، إذ يكفي أن يقرر أن الجريمة المتلبس بها جنحة مقرر لها عقوبة الحبس أيأ كانت مدته.

### ٢٢- السلطة الممنوحة في حالة التلبس :

القوانين الإجرائية المقارنة أعطت مأموري الضبط القضائي سلطات استثنائية في حالة التلبس، وقد راعت في ذلك عدة اعتبارات : أولها، المحافظة على أدلة الجريمة من الضعف أو الضياع، وثانيها، أن توافر حالة التلبس يرجح أدلة الاثبات وينفي مظنة الخطأ، أو التعسف من جانب رجال الضبط القضائي، وثالثها، خطورة الجاني الذي يرتكب جريمته على مرأى ومسمع من الناس، ورابعها، الجرم المشهود خرق فاضح لأمن المجتمع ونظمه وتقاليده وأعرافه.

والسلطات الممنوحة لرجال الضبطية القضائية في حالة التلبس تشمل سلطات استدلال وأخرى سلطات تحقيق. وننوه من البداية إلى أن التشريعين الإجرائيين الأردني والسوري يعطيان لمأمور الضبط سلطة التحقيق، حتى ولو لم تتوافر حالة من حالات التلبس، أي في الأحوال العادية.

### أولاً : سلطة الاستدلال :

#### ١- الانتقال لمحل الواقعة لإجراء المعاينة وسماع أقوال الشهود :

فقد أوجبت التشريعات الإجرائية على مأمور الضبط القضائي الانتقال

لمحل الواقعة؛ لمعينة الآثار المادية، وسماع أقوال الشهود، وإبلاغ النيابة فوراً بانتقاله.

ف نجد المادة ٤٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمطابقة للمادة ٤٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري والمادة ٤٤ من قانون الأصول الجزائية اللبناني تنص على أن : موظفي الضابطة العدلية ملزمون في حالة وقوع جرم مشهود، أو حالما يطلبهم صاحب البيت، أن ينظموا ورقة الضبط، ويستمعوا لإفادات الشهود، وأن يجروا التحريات، وتفتيش المنازل، وسائر المعاملات التي هي - في مثل هذه الأحوال - من وظائف المدعي، وذلك كله طبقاً للصيغ والقواعد المبينة في وظائف المدعي العام. ونجد المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، توجب على مأمور الضبط القضائي الذي بلغ بجناية في حالة تلبس، أن يخطر بها وكيل الدولة على الفور، ثم ينتقل بدون تمهل إلى مكان الجناية، ويتخذ جميع التحريات اللازمة. وعليه أن يسهر على المحافظة على الآثار التي يخشى أن تختفي. وأن يضبط كل ما يمكن أن يؤدي إلى اظهار الحقيقة. وأن يعرض الأشياء المضبوطة على الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في الجناية للتعرف عليها.

وأخيراً نجد المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، والمطابقة للمادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية المصري، توجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجريمة أن ينتقل فوراً لمحل الواقعة ويعاين الآثار المادية للجريمة، ويحافظ عليها، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، ويسمع أقوال من كان حاضراً، أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبيها، وعليه إخطار

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

النيابة العامة فوراً بانتقاله .

وعلى النيابة العامة الانتقال فوراً إلى محل الواقعة، بمجرد إخطارها بجناية متلبس بها .

ويتبين من هذه النصوص، أن انتقال مأمور الضبط القضائي لمحل الواقعة إلزامي، وذلك للمحافظة على أدلة الجريمة، وسماع أقوال الشهود، فإذا لم ينتقل فإن ذلك لا يبطل الإجراءات وإنما يستوجب مساءلته تأديبياً<sup>(١)</sup>.

وجدير بالذكر، أن سماع أقوال الشهود بمعرفة مأمور الضبط القضائي، في القانون الأردني والسوري، يكون وفقاً للقواعد التي تتبعها سلطة التحقيق، وبعد تحليفهم اليمين القانونية، لأن الإجراءات التي يباشرها موظف الضابطة العدلية في أحوال الجرم المشهود أو التلبس، هي ذات الإجراءات التي تباشرها سلطة التحقيق .

ولقد سار على نفس المنوال قانون الإجراءات الجزائري؛ فقضت المادة ١٢ منه بأن يناط بالضبط القضائي مهمة البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات، وجمع الأدلة عنها، والبحث عن مرتكبيها، مادام لم يبدأ فيها بتحقيق قضائي، وقضت المادة ١٧ منه بأن مأموري الضبط القضائي يقومون بجمع الاستدلالات وإجراء التحقيقات الابتدائية، كما نصت المادة ٤٩ منه على أنه إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها، فللمأمور الضبط القضائي أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك . وعلى هؤلاء الأشخاص الذي يستدعيهم لهذا الإجراء، أن يحلفوا اليمين كتابة، على إبداء رأيهم بما يمليه عليهم الشرف والضمير .

(١) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط ٢، ١٩٨٨، دار النهضة العربية، ص ٥٥٤.

وعلى عكس ذلك، نجد المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية المصري تقضي بأنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي تحليف الشهود أو الخبراء اليمين، إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين. ولقد جاءت المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي مطابقة لنص المادة ٢٩ من القانون المصري في هذا الخصوص، ورغم ذلك نجد المادة ٥٢ من القانون الإماراتي تسمح لمأموري الضبط بتحليف اليمين في حالة ندبه أنثى لتفتيش أنثى، فقد ورد النص على النحو التالي: «إذا كان المتهم أنثى، يجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي، بعد تحليفها يميناً بأن تؤدي أعمالها بالأمانة والصدق، ويتعين كذلك أن يكون شهود التفتيش من النساء». أما في القانون المصري فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي تحليف الأنثى التي يندبها للتفتيش، ومع ذلك يجوز له تحليفها اليمين إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها أمام النيابة أو المحكمة، وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة في تحليف اليمين واستثناءاتها بالنسبة لمأمور الضبط القضائي في أحوال معينة<sup>(١)</sup>.

## ٢- منع الحاضرين من مغادرة المكان :

خولت القوانين الإجرائية لمأموري الضبط القضائي منع الحاضرين من مبارحة المكان، أو الابتعاد عنه، حتى يتم تحرير محضر. فقد نصت على هذا الإجراء المادتان ٣١، ٤٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمادتان ٣١ و ٤٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري والمادة ٢٩ من قانون الأصول الجزائية اللبناني. ورتبت هذه النصوص على مخالفة أوامر مأمور الضبط الوضع في محل التوقيف، والحضور أمام قاضي الصلح

(١) د. مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج ١، المرجع السابق، ص ٥٠٢.

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

لمحاكمته، والحكم عليه بعد سماع دفاعه، ومطالبة المدعي العام، فإذا لم يمكن القبض عليه، ولم يحضر بعد تبليغه مذكرة الحضور، يحكم عليه غيابياً، ويكون الحكم بالحبس التكميلي أو الغرامة .

وفي قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي نصت المادة ٤٤ منه، والمماثلة للمادتين ٣٢، ٣٣ من القانون المصري، على أن : لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في جريمة متلبس بها، أن يمنع الحاضرين من مبارحة مكان الواقعة، أو الابتعاد عنه، حتى يتم تحرير المحضر، وله أن يستدعي في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة .

فإذا خالف أحد الحاضرين الأمر الصادر إليه من مأمور الضبط القضائي، أو امتنع أحد ممن دعوا عن الحضور، يثبت ذلك في المحضر . وتحكم المحكمة المختصة على المخالف أو الممتنع بعد سماع دفاعه بغرامة لا يجاوز مقدارها خمسمائة درهم .

وفي القانون الجزائري نصت المادة ٥٠ منه على أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي منع أي شخص من مبارحة مكان الجريمة ريثما ينتهي من إجراء تحرياته، ومن خالف ذلك عوقب بالحبس مدة لا تجاوز عشرة أيام وبغرامة ٥٠٠ دينار .

ويستفاد من النصوص المذكورة أن طبيعة المنع من مغادرة المكان يعتبر من إجراءات الاستدلال، لأن لمن صدر إليه الأمر الحق في عدم تلبيته، وفي هذه الحالة توقع عليه العقوبة المقررة لمخالفة هذا الأمر، وهي في بعض القوانين الغرامة وفي البعض الحبس التكميلي أو الغرامة وفي البعض الآخر الحبس والغرامة، ولأن إجراءات التحقيق ذات طابع قسري، فلا يتوقف تنفيذها على إرادة المتخذ الإجراء ضده، كالقبض والتفتيش فهي

واجبة التنفيذ بالقوة، ولهذا لم تنص القوانين على تجريم مخالفتها .

والهدف من التحفظ على الحاضرين في مكان الواقعة، هو التمهيد لسماع أقوالهم، وحفظ النظام في مكان الجريمة، حتى يتمكن مأمور الضبط القضائي من أداء عمله .

### ٣- سماع أقوال المتهم :

اتفقت القوانين الإجرائية المقارنة على أن مأمور الضبط القضائي يسمع أقوال المتهم ولا يستجوبه . وسماع الأقوال يختلف عن الاستجواب ؛ فسماع الأقوال؛ لا يعدو أن يكون بياناً للاتهام الموجه إليه، ليقدم مايريد الاستناد إليه من أوجه الدفاع دون مناقشة تفصيلية، وأما الاستجواب ؛ فهو عبارة عن مناقشة المتهم تفصيلاً في الأدلة القائمة في الدعوى، مناقشة قد تؤدي إلى أن يقول ما ليس في صالحه، ولذلك أحاطه الشارع الإجرائي بضمانات، ورتب عليه آثاراً قانونية، بخلاف سماع الأقوال؛ فالحبس الاحتياطي لا يجوز الأمر به إلا بعد استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق، كما أن وصف التهمة، وتحديد عناصرها، يتوقف على ما توجهه سلطة التحقيق للمتهم من اتهامات، وتحقيق دفاعه بالنسبة لها، على عكس سماع الأقوال، فإن وصف التهمة تتولاه النيابة، بناء على تكييفها للوقائع الواردة بالمحضر، وليس بناء على ما ووجه به المتهم من قبل مأمور الضبط القضائي .

### ثانياً: سلطات التحقيق :

اتفقت القوانين المقارنة على السماح لرجال الضبط القضائي باتخاذ إجراءات التحقيق في حالة التلبس، ولكنها اختلفت في نطاق هذه الإجراءات فالبعض أجاز القبض على المتهم وتفتيشه والبعض الآخر أضاف إلى ذلك

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

تفتيش منزله ومن يوجد به إذا وجدت أمارات قوية تدل على أنه يخفي أشياء تفيد في الكشف عن الجريمة . وسنبين ذلك على التفصيل التالي :

### ١- القبض على المتهم :

أجازت القوانين المقارنة لرجال الضبط القضائي القبض على المتهم في حالة التلبس، بشروط سبق بيانها مع وجود اختلاف على تلك الشروط .

ففي القانون المصري يشترط أن تكون الجريمة المتلبس بها من نوع الجنائية أو الجنحة المعاقب عليها بالحبس بأزيد من ثلاثة شهور . وعلى ذلك فلا يجوز القبض في أحوال التلبس بجريمة هي جنحة معاقب عليها بالغرامة فقط أو بالحبس مدة ثلاثة أشهر فأقل، يستوي أن يكون الحبس عقوبة وجوبية أو تخييرية مع الغرامة . وفي القانون الأردني يجب أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس أزيد من ستة أشهر .

وأما القانون الإماراتي فيسمح بالقبض على الأشخاص في الجنايات والجنح المعاقب عليها بغير الغرامة . وأخيراً القانون السوري يجيز القبض في الجنايات والجنح المشهودة إطلاقاً<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أنه إذا لم يكن المتهم حاضراً جاز لرجل الضبط أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر<sup>(٢)</sup> .

### ٢- تفتيش المتهم :

في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأموري الضبط

(١) راجع المادة ١١٢ من قانون أصول المحاكمات الجنائية السوري، وراجع أكثر تفصيلاً البند ١٥ من هذا البحث.

(٢) راجع المادة ٣٥ من القانون المصري، والمادة ٤٦ من القانون الإماراتي.

تفتيشه<sup>(١)</sup>. ويراعى أنه بالنسبة لأمر الضبط والاحضار هو في حقيقته أمر قبض، فإذا كان القائم به رجل ضبط قضائي فله أن يفتش المقبوض عليه، أما لو كان رجل سلطة عامة، فليس له حق التفتيش إلا كإجراء وقائي، وليس كإجراء من إجراءات التحقيق.

### ٣- تفتيش منزل المتهم :

أجازت بعض التشريعات لرجال الضبط القضائي تفتيش المسكن في حالة التلبس، مع وضع بعض القيود بالنسبة لدرجة جسامة الجرم المشهود، بينما اشترطت تشريعات أخرى الحصول على أمر قضائي مسبب على الرغم من حالة التلبس.

ففي قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، أعطت المادة ٤٦ منه لموظفي الضابطة العدلية الحق في تفتيش منزل المتهم في أحوال الجرم المشهود، وجاءت المادة ٤٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري مماثلة لنص المادة ٤٦ من القانون الأردني. ويلاحظ أن هذه التشريعات، لم تقيد رجل الضبط القضائي بدرجة جسامة معينة بالنسبة للجرم المشهود، فيستوي أن تكون الجريمة جناية أو جنحة.

وفي القانون الجزائري، نصت المادة ٤٤ منه على أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي الانتقال إلى مساكن الأشخاص الذين قد يكونوا ساهموا في الجناية أو يحوزون أوراقاً، أو أشياء متعلقة بالأفعال الجنائية، ويجري تفتيشاً ويحرر عنه محضراً.

(١) راجع المادة ٤٦ من القانون المصري، والمادة ٥١ من القانون الإماراتي.



## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

وفي القانون المغربي نصت المادة ٦١ منه على أنه : « إذا كانت الجناية من النوع الذي يمكن إثباته بواسطة حجز أوراق ومستندات وغيرها، من الأشياء الموجودة في حوزة أشخاص تظن مشاركتهم في الجناية، أو تكون بيدهم مستندات وأشياء تتعلق بالأفعال الإجرامية المترتبة، فإن ضابط الشرطة القضائية ينتقل عاجلاً إلى منزل أولئك الأشخاص، ليجري فيه - طبقاً للشروط المحددة في الفصل الآتي بعده - تفتيشاً يحرر محضراً بشأنه . وفيما عدا حالات المس بسلامة الدولة الداخلية أو الخارجية، فإن لضابط الشرطة القضائية وحده، وكذا الأشخاص المعيّنين في المادة ٦٢، الحق في الاطلاع على الأوراق أو المستندات قبل الشروع في حجزها . »

ويلاحظ أن هذه التشريعات قيدت - بصراحة - حق مأموري الضبط القضائي في تفتيش المساكن بحالات التلبس، وحصرتها في الجنايات، ولم تسمح لهم بذلك في حالة الجرح المتلبس بها . ولقد أخذت هذه القوانين بما جاء في المادة ٥٦ من القانون الفرنسي .

وفي القانون اللبناني، نجد المادة ٤٤ منه منحت مأموري الضبط القضائي صلاحية تفتيش المساكن في حالة الجنايات المتلبس بها، أما بالنسبة للجرح فلا يجوز للضابط العدلي تفتيش المنازل، ما لم يوافق أصحابها على التفتيش، ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان المنزل قد فقد حرمة ؛ باتخاذ مكاناً للدعارة، أو المقامرة، أو المتاجرة بمواد ممنوعة، متى كان الجرم المشهود منصباً على هذه الجرائم، وتبرير ذلك أن استخدام المنازل على هذا النحو يجعلها مفتوحة للكافة، فتأخذ حكم الأماكن العامة تبعاً

لذلك، وفي حدود هذا الاستخدام لها<sup>(١)</sup>.

وفي القانون الإماراتي، نصت المادة ٥٣ منه على أنه: «لا يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بغير إذن كتابي من النيابة العامة، مالم تكن الجريمة متلبساً بها، وتتوفر أمارات قوية على أن المتهم يخفي في منزله أشياء أو أوراق تفيد كشف الحقيقة، ويتم تفتيش منزل المتهم وضبط الأشياء والأوراق على النحو المبين بهذا القانون. كما يتم البحث عن الأشياء والأوراق المطلوب ضبطها في جميع أجزاء المنزل وملحقاته ومحتوياته».

ويتضح من نص المادة المذكورة، أن قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي يبيح تفتيش منزل المتهم بمعرفة مأمور الضبط القضائي، بدون إذن من النيابة، في جميع حالات التلبس بالجريمة، وأيا كانت درجة جسامتها جنائية أو جنحة، وسواء أكان المتهم فاعلاً أم شريكاً، وسواء أكان حاضراً أم غائباً، ولا يتطلب لإجراء التفتيش إلا أن تكون هناك دلائل قوية على وجود أشياء في المنزل تفيد في الكشف عن الحقيقة، وتقدير هذه الدلائل يرجع للسلطة التقديرية لمأمور الضبط القضائي، تحت إشراف سلطة التحقيق ثم محكمة الموضوع، وكفي وجود علامات أو قرائن قوية تنبئ بوجود أشياء في المنزل تفيد في كشف الجريمة المتلبس بها، حتى يكون إجراء التفتيش صحيحاً، ولو لم يسفر التفتيش عن شيء، ولا يغني التلبس عن وجوب توافر الأمارات القوية، لأن التلبس محله الجريمة لا المجرم، وهو لا يعني سوى التيقن من وقوع الجريمة، ولكنه لا ينبئ عن ارتكابها، لهذا وجب توافر الدلائل الكافية قبل من يطلب القبض عليه بارتكابها إياها.

(١) د. جلال ثروت، أصول المحاكمات الجزائية - سير الدعوى العمومية، المرجع السابق، من ص ٣٩-٤١.

وعلى عكس ما جاء بالقوانين السابقة، نجد قانون الإجراءات الجنائية المصري لا يبيح تفتيش منزل المتهم إلا بأمر قضائي مسبب، وذلك بعد الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٨٤، بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية، والتي كانت تتعارض مع المادة ٤٤ من الدستور. وقد كانت المادة ٤٧ آنفة الذكر تبيح لمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم وضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة، إذا كانت الجريمة متلبساً بها دون إذن النيابة<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الأساس فإن رجل الضبط القضائي في مصر، ليس له تفتيش منزل المتهم إلا بشروط ثلاثة: أولها، أن تكون الجريمة المتلبس بها جنائية أو جنحة، وثانيها، أن تتوافر أمارات قوية على وجود أشياء أو أوراق بمنزل المتهم تفيد في الكشف عن الحقيقة، وتقدير ذلك متروك للنيابة تحت رقابة محكمة الموضوع، وثالثها، أن يكون قرار النيابة بالإذن بالتفتيش مسبباً. ويكفي أن يصدر الإذن على محضر التحريات بما يفيد تبني ماجاء به من أسباب، أما لو كان الإذن منفصلاً فيلزم التسبب.

والحقيقة أن الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من القانون المصري، جعل حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس متوقفاً على صدور إذن من النيابة بذلك، ومن غير المعقول أن يتجه مأمور الضبط إلى النيابة، لكي يحصل على الإذن بالتفتيش، بدلاً من أن يداهم منزل المتهم، في ظروف قد تستلزم ذلك، للحفاظ على أدلة الجريمة المرتكبة، وفي غالب

(١) راجع نص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية المصري والقاضية بأنه: لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجنائية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم، ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه.

الأحوال يكون التفتيش غير مجد بعد استخراج الإذن من النيابة، لأنه فقد عنصر المفاجأة، وأتاح للمتهم وأعوانه محو الدليل، أو العبث به . مما يؤدي في النهاية إلى طمس الحقيقة وعدم تحقيق العدالة .

لذلك نجد القوانين المقارنة تعطي مأمور الضبط القضائي سلطة تفتيش منزل المتهم في حالات التلبس دون إذن من النيابة، حيث تقتضي ظروف الواقعة وملابساتها اتخاذ الإجراءات اللازمة بسرعة، وحيث لا يكون عملياً أن يطلب من رجل الضبط القضائي الحصول على إذن بالتفتيش . وأفضل تلك القوانين التي تحصر نطاق السلطة في الجنايات المتلبس بها فقط، اللهم إلا إذا كانت الجنحة المتلبس بها من الجرائم التي تفقد المنزل حرمة، كما هو الحال في التشريع اللبناني، حتى لا تتسع سلطة الضبطية في ممارسة أعمال التحقيق، وخشية أن يساء استعمال هذا الحق.

## النتائج والتوصيات

وبعد هذه الإطلالة على اختصاصات مأموري الضبط القضائي في مراحل الأدلة المختلفة، سنذكر أهم النتائج التي انتهت إليها والتوصيات التي تمحضت عنها.

### أولاً: أهم النتائج :

- ١- وحد قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م، القواعد الإجرائية في كافة الإمارات، مما يسر سبل التقاضي بين المتقاضين. وجعل اختصاصات مأموري الضبط القضائي في الأحوال العادية مقصورة على التقصي وجمع الأدلة، وفي الأحوال الإستثنائية تتسع لتشمل جزء من مرحلة التحقيق دون إقامة الدعوى والمرافعة فيها. على عكس ما كان سارياً قبل صدوره وفقاً لقانون إجراءات المحاكم الجنائية لسنة ١٩٧٠م، في إمارة أبوظبي، وقانون الإجراءات الجزائية لإمارة دبي وكذا أم القيوين ورأس الخيمة لسنة ١٩٧١م.
- ٢- أسند المشرع الإماراتي للنيابة العامة سلطة تحريك الدعوى الجزائية، ورفعها ومباشرتها أمام القضاء، وأسبغ عليها الصفة القضائية، سواء من حيث السلطات الممنوحة لها، أو من حيث استقلالها في مباشرة سلطاتها، دون خضوع لتوجيهات السلطة التنفيذية.
- ٣- وازن المشرع الإماراتي بين حق المجتمع في الكشف عن الجريمة، ومعرفة مرتكبيها، وحق الفرد في الخصوصية، فجعل سلطة مأموري الضبط القضائي في المساس بحرية الفرد وحرمة مسكنه، تتناسب طردياً مع درجة جسامة الجرم، والقوة الثبوتية للدليل، مسائراً في ذلك أغلب

## التشريعات الإجرائية المقارنة .

فبالنسبة لجسامة الجرم ؛ منع مأمور الضبط القضائي من اتخاذ أي إجراءات استثنائية؛ كالقبض، والتفتيش، إذا كان الفعل المرتكب يشكل مخالفة، واشترط في الجرح أن يكون الفعل معاقباً عليه بالحبس أياً كان مقداره، على عكس الجنايات حيث لم يقيد بشيء، نظراً لطبيعة الجريمة وخطورة الجاني .

وبالنسبة للقوة الثبوتية للدليل ؛ فرق المشرع بين حالات ثلاث : هي ؛ الاشتباه، والأدلة الكافية، والتلبس . وفي حالة الاشتباه، جعل سلطات مأموري الضبط القضائي لا تنطوي إلا على أقل درجات التطفل الممكنة واللازمة للتأكد، أو نفي الشك الذي يحيط بالمشتبه فيه، فلا تتجاوز الاستفسار منه عن إحدى الجرائم، أو سؤاله عن هويته ووجهته ومحل إقامته، فإذا شعر بأنه يتعرض لقيود ما من خلال إظهار السلاح أو الإمساك به أو الحديث معه بلهجة ونبرة توحى بأن يمتثل لما يطلبه مأمور الضبط القضائي، فإنه يعد - في هذه الحالة - مقبوضاً عليه . إلا أن حالة الاشتباه تبرر اقتياده إلى أقرب مركز شرطة، إذا تطلب الأمر التحري عن المشتبه فيه، أكثر تفصيلاً، كما تبرر تفتيشه وقائماً لتجريدته من الأسلحة والأدوات التي قد يستعملها في الاعتداء على رجل الشرطة .

وفي حالة توافر الأدلة الكافية، أجاز المشرع الإماراتي لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه، للبحث عن أشياء تفيد في الكشف عن الجريمة المقبوض عليه من أجلها، ولا تتجاوز هذا الغرض، فإذا أسفر التفتيش عن حالة تلبس، وتوافرت قرائن قوية على أنه يخفي في منزله أشياء متعلقة بالجريمة، انتقل إلى منزله وقام بتفتيشه

## اختصاصات مأموري الضبط القضائي

للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة أو أشياء تعد حيازتها جريمة، أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى، قام مأمور الضبط القضائي بضبطها.

وفي حالة التلبس حرص المشرع الإماراتي على أن يحفظ للقانون فاعليته وتأثيره، مع مراعاة حرية الأفراد وحرمايتهم، فلم يجعل سلطة مأمور الضبط القضائي هي نفس السلطة الممنوحة للنيابة العامة - كما في بعض التشريعات العربية -، وإنما أعطاه بعض سلطات التحقيق، كالندب، وتحليف اليمين، وتفتيش المنازل، دون إذن من النيابة العامة.

٤- اتسم التشريع الإماراتي بالطابع العملي دون اجترأ على مبدأ الشرعية، فاكتفى في الجرح أن يكون معاقباً عليها بالحبس دون أن يحدد فترة محددة - كما في بعض التشريعات الإجرائية -، لتسهيل عمل رجل الضبط وتجنبه الوقوع في خطأ، إذ يصعب من الناحية العملية أن يقدر في مكان الواقعة نوعية الجريمة المرتكبة والعقوبة المقررة لها.

علاوة على أنه لم يشترط في حالة التلبس استصدار إذن من النيابة العامة لتفتيش منزل المتهم، لكونها حالة ضرورة تقتضي سرعة اتخاذ الإجراء، حتى لا يفقد عنصر المفاجأة فاعليته، ولكي لا يتاح لأعوان المتهم محو أدلة الإثبات أو العبث بها.

### ثانياً: أهم التوصيات :

١- تعديل الفقرة الثانية من المادة (٣٣) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لكي تنحصر صفة مأموري الضبط القضائي في الضباط وصف الضباط دون الأفراد. على أساس أن كفاءة رجل الضبط خير

ضمان للحفاظ على الشرعية الإجرائية، حتى لا يدان برىء ولا يبرأ مسيء، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق توفير الخبرة ودرجة معينة من الناحية العلمية .

٢- تعديل نص المادة (٤٧) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، لتكون مدة القبض الممنوحة لمأموري الضبط القضائي أربعاً وعشرين ساعة، بدلاً من ثمان وأربعين ساعة، لعدم وجود مانع، يحول دون عرضه على النيابة العامة للإفراج عنه، أو استمرار حبسه، لتقدم وسائل النقل والاتصال .

٣- يشترط في التفتيش الوقائي المعاصر للقبض المادي توافر أسباب معقولة، تدعو للاعتقاد بأن الشخص يحمل سلاحاً أو أدوات تمثل خطورة فعلية على رجل الضبط القضائي .

٤- يجوز في حالة القبض على المتهم في منزله تفتيش المنطقة المجاورة لمكان القبض، للتأكد من خلو المكان من أي شخص يشكل خطراً على رجال الضبط القضائي .

٥- لا يجوز - في حالة القبض على المتهم داخل السيارة أو أثناء نزوله منها- إلا تفتيش المنطقة التي تكون في نطاق السيطرة المباشرة للمقبوض عليه بما فيها لوحة القيادة، أما الحقيبة الخلفية فلا يجوز تفتيشها لأنها تخرج عن نطاق السيطرة .

والله الموفق والهادي الى سبيل الرشاد...



## **Jurisdictions of Judicial Seizure Officers At the Various Stages of Evidences Within The Federal Penal Procedures Law No.35 of the Year 1992**

**By**

**Dr. Joudeh Hussain Jehad**

Associate Professor, Penal Law – cum – Chairman Penal Law Dept. Dubai Police College

The writer discussed in Chapter I the definition of evidences explaining their meaning, types, importance and restrictions on searching for them.

In chapter II he wrote about the stages of evidence collection and procedures to be followed via Judicial Seizure Officers, stating that the proofing power of an evidence goes into three stages, i.e. suspicion, availability of sufficient evidences and physical involvement. Each stage has its own procedures to which the writer assigned a separate research.

The most important conclusion reached by this research is a recommendation to amend para (2) of Article 33 of the Federal Penal Procedures Law to restrict the jurisdictions of judicial seizure only to officers and noncommissioned officers, thus excluding the ordinary policemen. This is based on the fact that the competence of the seizure officer is the best security to safeguard procedural legitimacy that finally means no charge to innocent and no innocence to guilty. He also recommends the amendment of Article (47) of the same law to allow judicial seizures officers a period of twenty-four hours for arrest instead of forty-eight hours as, the accused can be presented to Public Prosecutor without any obstacles for release or continuation of imprisonment, due to the advanced communication and transportation methods.

□ □ □

